

Distr.: General
25 November 2016
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

إستونيا*

[تاريخ الاستلام: ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

GE.16-20874(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 2 0 8 7 4 *

المحتويات

الصفحة

٤	معلومات عامة عن إستونيا	أولاً -
٤	المؤشرات الجغرافية	ألف -
٤	الخلفية التاريخية	باء -
٦	الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	جيم -
١٣	الاقتصاد والمالية والعمالة	دال -
١٨	الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني	هاء -
٣١	الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	ثانياً -
٣١	قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان	ألف -
٣٣	الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني	باء -
٣٧	الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني	جيم -
٤٩	عملية الإبلاغ على المستوى الوطني	دال -
٥٠	المعلومات المتعلقة بعدم التمييز، والمساواة، وسبل الانتصاف الفعالة	ثالثاً -
٥٠	عدم التمييز، والمساواة في الحقوق	ألف -
٥٦	سبل الانتصاف الفعالة	باء -

الهدف من هذه الوثيقة الأساسية هو مساعدة هيئات المعاهدات على فهم الوضع في إستونيا. وتُقدّم هذه الوثيقة لكي تحل محل الوثيقة الأساسية السابقة، التي قُدّمت في عام ٢٠٠١. وتتضمن الوثيقة الأساسية معلومات عامة ومعلومات وقائية تتعلق بتنفيذ المعاهدات التي صارت إستونيا طرفاً فيها. وتتضمن الوثيقة، في المواضيع الممكنة، روابط مُوصّلة إلى النصوص الرسمية باللغة الإنكليزية للقوانين المنشورة في *Riigi Teataja* (الجريدة الرسمية لإستونيا).

أولاً - معلومات عامة عن إستونيا

ألف - المؤشرات الجغرافية

١- تقع إستونيا في شمال أوروبا، على الساحل الشرقي لبحر البلطيق. وتبلغ مساحة إقليم إستونيا ٢٢٧ ٤٥ كيلومتراً مربعاً. وتشغل الجزر عُشر هذه المساحة تقريباً (١٣٣ ٤ كيلومتراً مربعاً)، بينما تغطي الغابات والأحراج ٥١ في المائة من مساحة الإقليم. ويضم البلد قرابة ٢٠٠ ١ بحيرة (٥ في المائة من مساحة الإقليم الإستوني).

٢- وتشكل إستونيا جزءاً من السهل الأوروبي الشرقي، ولذا يتصف سطحها بتضاريس منبسطة. ونتيجةً لتأثير تيار الخليج، يتسم مناخها بالاعتدال. ويتراوح متوسط درجات الحرارة في أبرد أشهر السنة، وهو شباط/فبراير، من -٣,٥ إلى -٧ درجات مئوية، بينما يتراوح متوسط درجات الحرارة في أدفأ أشهر السنة، وهو تموز/يوليه، من ١٦ إلى ١٨ درجة مئوية.

٣- وتنقسم إستونيا إلى ١٥ محافظة و ١٨٣ بلدية ريفية و ٣٠ بلدة. وأكبر مدينة هي العاصمة تالين، وقد بلغ عدد سكانها ٤٢٦ ٤٣٤ نسمة في بداية عام ٢٠١٥. وما برج صِغَر حجم البلديات يشكل تحدياً يُقعد القدرة الإدارية والمالية للحكومات المحلية عن توفير الخدمات والاستحقاقات الاجتماعية بالمستوى المطلوب كماً وكيفاً. ولذا تدأب الحكومة على التشجيع على الاندماج وزيادة التعاون فيما بين البلديات. وتتلقى الحكومات المحلية أيضاً قدراً من التمويل لتطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها بناءً على احتياجات كل منها.

باء - الخلفية التاريخية

٤- توالى على حكم إستونيا منذ القرن الثالث عشر عدة دول أجنبية (السويد، وبولندا، والدانمرك، وروسيا، وغيرها). ولم تصبح جمهورية إستونيا المستقلة حقيقة واقعة إلا بعد تفكك الإمبراطورية الروسية نتيجةً للحروب والثورات. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، أعلنت الجمعية المؤقتة لإستونيا (*Maapäev*) نفسها السلطة العليا في إستونيا.

٥- وفي شباط/فبراير ١٩١٨، شُكلت لجنة الخلاص الإستونية، وقامت هذه اللجنة بإعلان استقلال إستونيا في ٢٤ شباط/فبراير ١٩١٨. ويُعتبر هذا التاريخ تاريخ إنشاء جمهورية إستونيا. غير أنه سرعان ما احتلت ألمانيا الإمبراطورية إستونية إبان الحرب العالمية الأولى، فلم تتمكن حكومة إستونيا من بدء عملها إلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، أي بعد هزيمة ألمانيا وانتهاء الاحتلال الألماني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، هجمت القوات العسكرية لروسيا السوفياتية على إستونيا، فتحتَّم على الإستونيين أن يناضلوا من أجل استقلالهم في حرب الاستقلال (١٩١٨-١٩٢٠) وفي الحرب ضد اللاندسويهر (الجيش الإقليمي) في عام ١٩١٩. وبعد انتصار القوات الإستونية، أُبرمت مع روسيا السوفياتية معاهدة تارتو للسلام في ٢ شباط/فبراير ١٩٢٠، وبموجبها اعترفت روسيا السوفياتية باستقلال إستونيا "إلى الأبد".

وفي نيسان/أبريل ١٩١٩، وبينما كانت الحرب لا تزال مستعرة، شكّلت الجمعية التأسيسية، واعتمدت هذه الجمعية الدستور الإستوني الأول في عام ١٩٢٠. وبهذا أسّس النظام البرلماني الإستوني، وبمقتضاه أُسندت السلطة إلى الحكومة المؤلفة من رئيس الدولة والوزراء، على أن تكون مسؤولة أمام البرلمان. واعترفت الدولة الجديدة بجميع المقيمين في إستونيا بوصفهم مواطنيها. وعن طريق استفتاء أُجري في عام ١٩٣٣، عُدّل الدستور على نحو جعل السلطات المخولة لرئيس الدولة تزيد زيادة كبيرة. وبهذه التعديلات، تحولت إستونيا إلى جمهورية رئاسية. غير أنه في عام ١٩٣٨، بدأ نفاذ الدستور الإستوني الثالث، الذي اشتمل على تقسيم أكثر توازناً للسلطات، وظل نافذاً من الناحية القانونية طيلة فترة الاحتلال السوفياتي (١٩٤٠-١٩٩١).

٦- وفي آب/أغسطس ١٩٣٩، أبرم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألمانيا النازية ما سُمّي بحلف مولوتوف - ريبنتروب، الذي تضمّن بروتوكولات سرية قَسّمت أوروبا الشرقية بين منطقتي نفوذ الاتحاد السوفياتي وألمانيا، ووضعت إستونيا بمقتضاها ضمن منطقة نفوذ الاتحاد السوفياتي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، وجّه الاتحاد السوفياتي إنذاراً نهائياً إلى إستونيا مؤداه أن تسمح للاتحاد السوفياتي بوضع قوات عسكرية تابعة له في الإقليم الإستوني وأن تبرم معه معاهدة بشأن إقامة قواعد عسكرية. وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٤٠، احتل الاتحاد السوفياتي إستونيا. وفي تموز/يوليه ١٩٤٠، عُيّنَت حكومة صورية ونُصِبَت انتخابات برلمانية غير ديمقراطية. وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٤٠، طلب هذا البرلمان غير القانوني ضم إستونيا إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي عام ١٩٤١، توقف مؤقتاً الاحتلال السوفياتي لإستونيا عندما احتلت القوات الألمانية إستونيا. وفي خريف عام ١٩٤٤، احتلّت القوات السوفياتية إستونيا من جديد. وأخفقت المحاولات التي بذلها بعض السياسيين الإستونيين لاستعادة استقلال إستونيا لدى رحيل القوات الألمانية في عام ١٩٤٤. وقد ظلت إستونيا حتى عام ١٩٤٠ جمهورية مستقلة وعضواً كامل العضوية في عصبة الأمم وفي عديد من المنظمات الدولية الأخرى. وأدى احتلال الاتحاد السوفياتي لإستونيا وضمها إليه إلى تفكيك كامل لنظام الدولة والمجتمع في جمهورية إستونيا. وأقرت الدول الغربية باستمرار جمهورية إستونيا بحكم القانون، ورفضت أن تعتبر أن إستونيا المحتلة تشكل قانوناً جزءاً من الاتحاد السوفياتي.

٧- وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١، وأثناء محاولة قلب نظام الحكم في موسكو، أصدر المجلس الأعلى الإستوني آنذاك قراراً بإعادة تأكيد استقلال إستونيا بناءً على الاستمرارية التاريخية لكيثونة الدولة. وتلا ذلك اعتراف سريع بإعادة تأكيد استقلال إستونيا من قِبَل عديد من دول العالم، بما فيها الاتحاد السوفياتي في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وتمّ باستفتاء وطني أُجري في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إقرار دستور ديمقراطي جديد وبدأ نفاذه في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٢. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أُجريت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة وديمقراطية تماماً تشهدها إستونيا بعد استعادة الاستقلال. وأصبحت إستونيا عضواً في الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ثم أصبحت دولة عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصبحت إستونيا البلد العضو الرابع والثلاثين في منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإستونيا دولة عضو أيضاً في منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفي منظمات دولية أخرى.

جيم - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١ - السكان

٨ - في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بلغ العدد التقديري لسكان إستونيا ١ ٣١٣ ٢٧١ نسمة، أي أقل بمقدار ٢ ٥٤٨ نسمة مما كان عليه قبل سنة من ذلك التاريخ. وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد المواليد الأحياء ١٣ ٥٥١، وبلغ عدد الوفيات ٤٨٤ ١٥. وكانت الزيادة الطبيعية في عام ٢٠١٤ سالبة، حيث تجاوز عدد الوفيات عدد المواليد بمقدار ١ ٩٣٣. ويُعزى ذلك إلى حدوث انخفاض حاد في عدد المواليد في عام ٢٠١٤ بالمقارنة بعام ٢٠١٠، وذلك بمقدار ٢ ٠٠٠ حالة. ونتيجة للهجرة الخارجية، انخفض عدد السكان بمقدار ٧٣٣ نسمة. وقد ظل معدل الزيادة الطبيعية للإستونيين موجباً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ولكنه صار سالباً في عام ٢٠١٣، فبلغ ١,٣. وفي الوقت نفسه، كان معدل الخصوبة ١,٥٢. أما معدل وفيات الرضع في عام ٢٠١٣ فبلغ ٢,١.

٩ - عدد السكان (شاملاً الهجرة)، في ١ كانون الثاني/يناير، حسب السنوات

الإناث	الذكور	الذكور والإناث	
٧٤٨ ١٧٠	٦٥٣ ٠٨٠	١ ٤٠١ ٢٥٠	٢٠٠٠
٧٤٣ ٦٥٠	٦٤٩ ٠٧٠	١ ٣٩٢ ٧٢٠	٢٠٠١
٧٣٩ ٢١٠	٦٤٤ ٣٠٠	١ ٣٨٣ ٥١٠	٢٠٠٢
٧٣٥ ٢٠٠	٦٣٩ ٩٩٠	١ ٣٧٥ ١٩٠	٢٠٠٣
٧٣٠ ٨٠٠	٦٣٥ ٤٥٠	١ ٣٦٦ ٢٥٠	٢٠٠٤
٧٢٧ ١٤٠	٦٣١ ٧١٠	١ ٣٥٨ ٨٥٠	٢٠٠٥
٧٢٢ ٧٧٠	٦٢٧ ٩٣٠	١ ٣٥٠ ٧٠٠	٢٠٠٦
٧١٨ ٦٦٠	٦٢٤ ٢٦٠	١ ٣٤٢ ٩٢٠	٢٠٠٧
٧١٦ ٣٩٠	٦٢٢ ٠٥٠	١ ٣٣٨ ٤٤٠	٢٠٠٨
٧١٤ ٤٢٠	٦٢١ ٣٢٠	١ ٣٣٥ ٧٤٠	٢٠٠٩
٧١٢ ٤٩٠	٦٢٠ ٨٠٠	١ ٣٣٣ ٢٩٠	٢٠١٠
٧٠٩ ٩٦٠	٦١٩ ٧٠٠	١ ٣٢٩ ٦٦٠	٢٠١١
٧٠٧ ٠٧٩	٦١٨ ١٣٨	١ ٣٢٥ ٢١٧	٢٠١٢
٧٠٤ ٠٠٧	٦١٦ ١٦٧	١ ٣٢٠ ١٧٤	٢٠١٣
٧٠٠ ٩٠٠	٦١٤ ٩١٩	١ ٣١٥ ٨١٩	٢٠١٤

المصدر: مكتب إحصاءات إستونيا.

١٠ - عدد السكان، حسب نوع الجنس والمحافظة، في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤

	٢٠١٤			٢٠١٠		
	الإناث	الذكور	الذكور والإناث	الإناث	الذكور	الذكور والإناث
هاريو (بما فيها تالين)	٣٠٧٩١٠	٢٦٤١٩٣	٥٧٢١٠٣	٢٩٩٨٥٠	٢٥٦٨٠٠	٥٥٦٦٥٠
هيو	٤٣٩٩	٤١٩٠	٨٥٨٩	٤٥٧٠	٤٢٨٠	٨٨٥٠
إيدا - فيرو	٨١٠٢٦	٦٨٤٥٧	١٤٩٤٨٣	٨٦٤٥٠	٧٢٣٥٠	١٥٨٨٠٠
يوغيفا	١٦١٦٢	١٤٩٨٣	٣١١٤٥	١٧٢٣٠	١٥٨١٠	٣٣٠٤٠
يارفا	١٥٩٣٢	١٤٤٩٣	٣٠٤٢٥	١٧٠٨٠	١٥٤١٠	٣٢٤٩٠
ليانه	١٢٧٨٤	١١٥٣٩	٢٤٣٢٣	١٣٥١٠	١٢٠٠٠	٢٥٥١٠
ليانه - فيرو	٣١٢٩٩	٢٨٢٨٤	٥٩٥٨٣	٣٣٤٥٠	٢٩٧٨٠	٦٣٢٣٠
بولفا	١٤١٣٩	١٣٥٠٢	٢٧٦٤١	١٤٨١٠	١٣٨٤٠	٢٨٦٥٠
بارنو	٤٤٠٩٥	٣٨٧٣٤	٨٢٨٢٩	٤٦٢٤٠	٤٠٣٥٠	٨٦٥٩٠
رابالا	١٧٨٣٠	١٦٨٤٦	٣٤٦٧٦	١٨٦٦٠	١٧٤١٠	٣٦٠٧٠
ساره	١٦٤٥٤	١٥٣٠٢	٣١٧٥٦	١٦٨١٠	١٥٤٧٠	٣٢٢٨٠
تارتو	٨٠٧٩٣	٧١٣٩٥	١٥٢١٨٨	٨١٩٤٠	٧١٨٤٠	١٥٣٧٨٠
فالغا	١٥٨٤٠	١٤٣٣٦	٣٠١٧٦	١٦٩١٠	١٥٠٢٠	٣١٩٣٠
فيلياندي	٢٤٩٣٨	٢٢٥٣٨	٤٧٤٧٦	٢٦٦٨٠	٢٣٦٨٠	٥٠٣٦٠
فورو	١٧٢٩٩	١٦١٢٧	٣٣٤٢٦	١٨٣٠٠	١٦٧٦٠	٣٥٠٦٠
المجموع	٧٠٠٩٠٠	٦١٤٩١٩	١٣١٥٨١٩	٧١٢٤٩٠	٦٢٠٨٠٠	١٣٣٣٢٩٠

المصدر: مكتب إحصاءات إستونيا.

١١ - وفي عام ٢٠١٤، كان معدل العمر المتوقع في إستونيا ٧٢,٣٢ سنة للذكور و ٨١,٥٤ سنة للإناث. ومعدل العمر المتوقع للإناث في إستونيا مقارب للمتوسط المناظر له في الاتحاد الأوروبي (٨٣,١ سنة). ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة للذكور في الاتحاد الأوروبي ٧٧,٥ سنة. ولا يوجد أقل من معدل العمر المتوقع للرجال في إستونيا إلا المعدلات المناظرة في ليتوانيا ولاتفيا وبلغاريا ورومانيا. ويقل معدل العمر المتوقع للإناث في تسعة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن المعدل المناظر في إستونيا.

١٢ - معدل العمر المتوقع حسب السنوات ونوع الجنس

	الإناث	الذكور	الذكور والإناث	
	٧٤,١٣	٦١,٣٣	٦٧,٦١	١٩٩٥
	٧٦,٣٤	٦٥,٨٦	٧١,١٧	٢٠٠٠
	٧٨,٢٩	٦٧,٦٤	٧٣,٠٦	٢٠٠٥

الإناث	الذكور	الذكور والإناث	
٨٠,٥٤	٧٠,٨٤	٧٥,٩	٢٠١٠
٨١,٣٣	٧٢,٧	٧٧,٢٨	٢٠١٣
٨١,٥٤	٧٢,٣٢	٧٧,١٦	٢٠١٤

المصدر: مكتب إحصاءات إستونيا.

١٣- وسببت أمراض جهاز الدورة الدموية، بما فيها أمراض القلب، أكثر من نصف مجموع الوفيات (٥٣ في المائة) في إستونيا. ويُعزى إلى هذه الأمراض ٤٥ في المائة من وفيات الذكور و٦١ في المائة من وفيات الإناث. والسبب الثاني في قائمة الأسباب الرئيسية للوفاة هو الأورام الخبيثة (٢٥ في المائة)، والسبب الثالث هو الحوادث وحالات التسمم (٦ في المائة).

١٤- وتُظهر التغيرات في الهيكل العمري للسكان اتجاهًا مستمرًا إلى الشيخوخة. ففي عام ١٩٩٠، كانت نسبة من يقل سنهم عن ١٥ سنة من السكان ٢٢ في المائة ونسبة من يتجاوز سنهم ٦٥ سنة ١٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠٣، كادت تتساوى نسبتا هاتين الفئتين العمريتين، ومنذ ذلك العام أصبح عدد من يتجاوز سنهم ٦٥ سنة يفوق عدد من يقل سنهم عن ١٥ سنة. وتجاهه إستونيا أيضاً تحدياً ديمغرافياً كبيراً، إذ انخفض عدد سكانها بما يقارب ٧٦.٠٠٠ نسمة، أي ٥,٥ في المائة، فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١، ويُتوقع أن يزداد انخفاضاً بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠.

١٥- وتبلغ الكثافة السكانية في إستونيا ٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع. ويعيش ٦٨ في المائة من سكان إستونيا في المناطق الحضرية، ويعيش ٣١ في المائة منهم في العاصمة تالين. وتغطي مقاطعة هاريو ١٠ في المائة من المساحة الكلية لإستونيا، بينما يعيش فيها ٤٣ في المائة من السكان. وتالين وضواحيها هي المقصد الرئيسي للهجرة الداخلية.

١٦- التكوين العرقي للسكان في الأعوام ١٩٨٩ و٢٠٠٠ و٢٠١١.

٢٠١١		٢٠٠٠		١٩٨٩		
في كل ١٠.٠٠٠ نسمة	العدد	في كل ١٠.٠٠٠ نسمة	العدد	في كل ١٠.٠٠٠ نسمة	العدد	
٩٦٣ ٢٨١	٦ ١٥٣	٩٣٠ ٢١٩	٦٧٩٠	٩٠٢ ٥٤٧	٦ ٩٧٢	الإستونيون
٤٧٤ ٨٣٤	٣ ٠٣٣	٣٥١ ١٧٨	٢ ٥٦٣	٣٢٦ ٢٣٥	٢ ٥٢٠	الروس
٤٨ ٢٧١	٣٠٨	٢٩ ٠١٢	٢١٢	٢٢ ٥٧٣	١٧٤	الأوكرانيون
٢٧ ٧١١	١٧٧	١٧ ٢٤١	١٢٦	١٢ ٥٧٩	٩٧	البيلا روسيون
١٦ ٦٢٢	١٠٦	١١ ٨٣٧	٨٦	٧ ٥٨٩	٥٩	الفنلنديون
٤ ٦١٣	٢٩	٢ ١٤٥	١٦	١ ٩٧٣	١٥	اليهود
٤ ٠٥٨	٢٦	٢ ٥٨٢	١٩	١ ٩٩٣	١٥	التتار
٣ ٤٦٦	٢٢	١ ٨٧٠	١٤	١ ٥٤٤	١٢	الألمان

٢٠١١		٢٠٠٠		١٩٨٩		
في كل ١٠.٠٠٠ نسمة	العدد	في كل ١٠.٠٠٠ نسمة	العدد	في كل ١٠.٠٠٠ نسمة	العدد	
٣١٣٥	٢٠	٢٣٣٠	١٧	١٧٦٤	١٤	اللاتفيون
٣٠٠٨	١٩	٢١٩٣	١٦	١٦٦٤	١٣	البولنديون
٢٥٦٨	١٧	٢١١٦	١٥	١٧٢٧	١٣	الليتوانيون
١٤٠٩٥	٩٠	٩٤١٠	٦٩	١٠٦٣٢	٨٢	فئات عرقية أخرى
-	-	٧٩١٩	٥٨	١٦٣٥	١٣	غير المعلوم
١٥٦٥٦٦٢	١٠.٠٠٠	١٣٧٠.٥٥٢	١٠.٠٠٠	١٢٩٤٤٥٥	١٠.٠٠٠	المجموع العرقي

المصدر: تعداد المساكن والسكان للأعوام ١٩٨٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠١١.

١٧- ولكل شخص الحق في الاحتفاظ بهويته القومية (المادة ٤٩ من الدستور). ووفقاً للمادة ٦ من الدستور، اللغة الرسمية لإستونيا هي اللغة الإستونية. ويلزم أن يبيّن القانون ما يخص استعمال اللغات الأجنبية، بما فيها لغات الأقليات القومية، في أجهزة الدولة وفي المحاكم وفي الإجراءات السابقة للمحاكمة (المادة ٥٢ من الدستور).

١٨- ووفقاً لقانون الاستقلال الثقافي للأقليات الوطنية (المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/519112013004/consolide>)، يحق للأشخاص المنتمين لأقلية قومية الاحتفاظ بهويتهم العرقية وتقاليدهم الثقافية ولغتهم ومعتقداتهم الدينية. ولهم الحق في توزيع المعلومات وتبادلها بلغتهم الأصلية وفي استخدام لغة تلك الأقلية في المعاملات ضمن الحدود المقررة بموجب القانون المتعلق باللغات.

٢- التعليم

١٩- لكل شخص الحق في التعليم. والتعليم الأساسي إلزامي بالنسبة للأطفال من سن ٧ سنوات إلى ١٧ سنة، وهو مجاني في المدارس العامة التي تنشئها الحكومة الوطنية والسلطات المحلية. وتحقيقاً لتوافر فرص التعليم، تتكفل الحكومة الوطنية والسلطات المحلية بإدامة العدد اللازم لذلك من المؤسسات التعليمية. ويمكن أيضاً إنشاء مؤسسات تعليمية أخرى وإدامتها طبقاً للقانون، بما في ذلك المدارس الخاصة. وللآباء القول النهائي في اختيار نوع التعليم لأبنائهم. ويخضع توفير التعليم لرقابة الحكومة الوطنية. ولكل شخص الحق في تلقي التعليم باللغة الإستونية. أما لغة التدريس في المؤسسات التعليمية للأقليات القومية فتختارها المؤسسة التعليمية ذات الصلة.

٢٠- ويقضي قانون مدارس المرحلة الأساسية ومدارس المرحلة الثانوية العليا (المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/530102013042/consolide/current>) بأن تنظم الجهة مالكة المدرسة (حكومة الدولة أو الحكومة المحلية أو المالك الخاص) توفير الغذاء للتلاميذ في المدارس وفقاً لاشتراطات الحماية الصحية المقررة بناءً على

قانون الصحة العامة. ويُخصّص في ميزانية الدولة الدعم اللازم لتغطية نفقات توفير وجبات الغداء المدرسية للتلاميذ الذين يتلقون التعليم الأساسي والثانوي في برامج دراسية ثابتة في المدارس العامة المحلية والمدارس الخاصة.

٢١- وفي بداية السنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥، كان عدد الملتحقين بالتعليم النظامي ٩٦٦ ٢٢٢ شخصاً. وبلغ عدد الملتحقين من هؤلاء بالتعليم العام ١٤٢ ٥١٥ شخصاً، وبالتعليم المهني ٢٣٧ ٢٥ شخصاً، وبالتعليم العالي ٢١٤ ٥٥ شخصاً.

٣- الحوكمة الإلكترونية

٢٢- يعتمد القطاع العام الإستوني اعتماداً واسع النطاق على نظم المعلومات والخدمات الإلكترونية. ومنذ نهاية التسعينات، أصبحت تتوفر لجميع مكاتب القطاع العام إمكانية استعمال الإنترنت. ومنذ عام ٢٠٠٠، صارت كل الاجتماعات الحكومية اجتماعات غير ورقية تعتمد على نظام على الإنترنت لإدارة الوثائق والجلسات، يُسمّى e-Cabinet (الخزانة الإلكترونية). ولا تُتبادل بين الوكالات أي وثائق ورقية خلال أعمال الصياغة والمشاورات التشريعية، ويجرى التشاور مع الجمهور أيضاً عبر الوسائل الإلكترونية. ولا تُنشر الصكوك القانونية الإستونية إلا إلكترونياً، في الجريدة الرسمية الإلكترونية (www.riigiteataja.ee).

٢٣- وقد أصبحت كل قواعد البيانات والسجلات الحكومية الرئيسية لإستونيا إلكترونية تماماً. وهي متواصلة فيما بينها عبر قناة تبادل البيانات المسماة X-Road، التي بدأ استخدامها في عام ٢٠٠٠. وتوفر هذه القناة بيئة تقنية وتنظيمية تُمكن من تبادل البيانات عبر الإنترنت على نحو مأمون وموحد بين نظم المعلومات أياً كانت أنواعها. وفي عام ٢٠١٤، كان أكثر من ١٧٠ من نظم المعلومات و٢٠٠٠ من مرافق الخدمات من القطاعين العام والخاص قد أصبح موصولاً عبر منظومة X-Road، بغية توفير الخدمات الإلكترونية على نحو سلس للأفراد والشركات، بل ولتبادل البيانات أيضاً بين الوكالات الحكومية.

٢٤- وطبقاً للقانون الإستوني، يُعمل بالمبدأ المعنون 'مرة واحدة فقط'. وبمقتضاه لا ينبغي أن تُعاود الوكالات الحكومية طلب بيانات يكون الأشخاص قد قدموها في وقت ما سابقاً إلى أي من تلك الوكالات، بل ينبغي أن تحصل على هذه البيانات من قواعد البيانات والسجلات الأخرى عبر قناة X-Road. وكانت الخدمات المتعلقة بالضرائب من أوائل الخدمات التي أصبحت متاحة إلكترونياً. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة الإقرارات المقدمة إلكترونياً من مجموع الإقرارات السنوية لضرائب دخل الأشخاص الطبيعيين ٩٥ في المائة. ويُعالج إلكترونياً كذلك ١٠٠ في المائة من الإقرارات الضريبية والجمركية المقدمة من المؤسسات.

٢٥- أما عمليات تسجيل الشركات الجديدة، فإن ما يقارب ١٠٠ في المائة منها يتم إلكترونياً، وذلك عبر منظومة "السجل الإلكتروني للأعمال التجارية". وكذلك فإن المؤسسات ملزمة بأن تقدم تقاريرها السنوية إلكترونياً.

٢٦- وعن طريق السجل الصحي الإلكتروني على النطاق الوطني، تتوافر للأشخاص وللعاملين في المجال الطبي إمكانية الاطلاع على التاريخ الطبي للشخص ذي الصلة (الزيارات الطبية والتشخيصات السابقة، ونتائج الاختبارات، والوصفات الطبية، وما إلى ذلك). وفي عام ٢٠١٠، بدأ استخدام الوصفات الطبية الرقمية تقليلاً للوقت المستغرق في الزيارات الطبية والأعمال الورقية الطبية، وكذلك للحد من حدوث الأخطاء في سياق إدارة العلاجات الطبية وصرف الأدوية. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة التعامل بالوصفات الطبية الرقمية ٩٨ في المائة.

٢٧- وإستونيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يتيح على المستوى الوطني خيار التصويت المأمون عبر الإنترنت. وهذا الخيار الإلكتروني للتصويت خيار مُكَمَّل لطرق التصويت الأخرى الأكثر تقليدية، بغية جعل الانتخابات أكثر يسراً وملاءمة، ليرتفع بذلك معدل المشاركة فيها. وقد بدأت إتاحة هذا الخيار في عام ٢٠٠٥ في انتخابات الحكم المحلي. وفي الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في عام ٢٠١٥، أدلى بنسبة الثلث من مجموع الأصوات عبر الإنترنت، وذلك من مواطنين إستونيين من حوالي ١٠٠ بلد في مختلف أنحاء العالم.

٢٨- وجميع مركبات الشرطة الإستونية ودورياتها مزودة بمحطات عمل متنقلة ومُوصَّلة بالإنترنت. وتتيح منظومة الشرطة الإلكترونية لهذه المركبات والدوريات إمكانية الوصول في الوقت الحقيقي إلى طائفة متنوعة من قواعد البيانات لإنجاز ما يلزم من الأعمال التحضيرية (مثل التحريات السريعة عن السوابق) بمزيد من الفعالية.

٢٩- وضباط الإنترنت هم أفراد من الشرطة يعملون في إطار الإنترنت. ويقوم هؤلاء بالاستجابة لما يتقدم به الجمهور من بلاغات ورسائل عبر الإنترنت، ويدربون الأطفال وكذلك البالغين بشأن المسائل المتعلقة بأمن الإنترنت. وقد بدأ أول ضابط إستوني من هؤلاء عمله بهذه الصفة في عام ٢٠١١. ويتصل الجمهور بضباط الإنترنت من خلال بوابات إلكترونية مختلفة وكذلك عن طريق البريد الإلكتروني. وبعض المسائل يُحل بمجرد تقديم الإرشادات اللازمة، ولكن هناك أيضاً بلاغات تُحال إلى مراكز الشرطة المختصة لغرض العلم أو المعالجة. والجزء الأكبر من الأسئلة التي ترد إلى ضباط الإنترنت يتعلق بمسائل متصلة بالغش أو السرقة أو التشهير أو حركة المرور. ولا توجد حدود لسن المتصلين من الجمهور، ويفضَّل أن تكون المراسلات بالإستونية أو الإنكليزية أو الروسية. ويُردُّ على الرسائل لدى أول فرصة متاحة أو في غضون ثلاثة أيام عمل على الأكثر.

٣٠- وتوجد ضمانات شتى لكفالة حماية خصوصية الأشخاص في سياق البيئة الرقمية والخدمات الإلكترونية المقدمة من القطاع العام. والعماد الأساسي للنهج المتبع في هذا الشأن هو أن الأشخاص هم مالكو البيانات التي تخصهم، على النحو المحدد في القانون. وإلى جانب النظام العام لحماية البيانات، تنطوي نظم المعلومات العمومية على عدة تدابير تقنية وقائية. ففي قواعد شتى للبيانات، على سبيل المثال، يمكن للأشخاص أن يروا من الذي دخل إلى بياناتهم أو اطلع عليها (بإتاحة مشاهدة الأثر الرقمي ذي الصلة). وبإمكانهم أيضاً تقييد إمكانية الاطلاع

على بياناتهم بواسطة حلول تقنية بسيطة، تيسر لهم تحديد من يُتاح له الدخول إلى البيانات التي تخصهم، أو منع ذلك إطلاقاً.

٣١- وما برحت إستونيا تنال أعلى مرتبة على مستوى العالم فيما يتعلق بحرية الإنترنت، منذ أن بدأت مؤسسة فريدم هاوس (Freedom House) إصدار التقرير السنوي وتحديد المراتب بشأن حرية الإنترنت.

٣٢- وفي عام ٢٠١٣، شرعت إستونيا في تجربة نظام الحوكمة الرقمية المشتركة عبر الحدود مع فنلندا بغية التقدم صوب إقامة مجتمع رقمي مشترك ومجال مشترك لتقديم الخدمات. ويتمثل الهدف في إقامة مرافق خدمية وبنية أساسية رقمية مشتركة عبر الحدود، بما في ذلك قناة لتبادل البيانات تعتمد على القناة الإستونية المسماة X-Road. ويتشارك البلدان أيضاً في استعمال نسق ملفات موحد (bdoc) فيما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني، مما يتيح سهولة التوقيع الإلكتروني عبر الحدود. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام رئيس وزراء إستونيا، أندروس آنسب، ورئيس وزراء فنلندا، بيركي كاتنين، بالتوقيع على أول اتفاق حكومي دولي في العالم يتم التوقيع عليه إلكترونياً (مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

٤- المجتمع الرقمي

٣٣- من الأهمية بمكان التنويه إلى أن ٨٥ في المائة من الأسر المعيشية الإستونية تتوافر لديها في منازلها تقنية الاتصال العريضة النطاق، بما في ذلك كل الأسر المعيشية ذات الأطفال. وسيصبح البلد بأكمله مغطى بشبكة الاتصال العريضة النطاق العالية السرعة (١٠٠ ميغابت في الثانية) بحلول عام ٢٠١٨، بفضل برنامج شراكة استثمارية بين القطاعين العام والخاص اسمه EstWin.

٣٤- والبلد بأكمله مغطى بشبكات خاصة للاتصالات المتنقلة من الجيلين الثالث والرابع (3G و 4G). وبالإضافة إلى ذلك، توجد في إستونيا حوالي ٢٠٠ ١ منطقة عمومية مسجلة تتوافر فيها مجاناً إمكانية الاتصالات المتنقلة بنظام WiFi. وفي بداية عام ٢٠١٤، بلغت نسبة مستعملي الإنترنت من السكان البالغين (الفئة العمرية ١٥-٧٤ سنة) ٨٤ في المائة. وقد ارتفع معدل استعمال الإنترنت ارتفاعاً سريعاً نتيجةً لعدة برامج تعليمية على النطاق الوطني. ففي أواخر التسعينات، وقّرت المبادرة المسماة تايجر ليب (Tiger Leap) دورات لدراسة الإنترنت والحواسيب في جميع المدارس. وعلى مدار العقد التالي، كان حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من البالغين (١/٦ عدد السكان) قد تلقوا تدريباً مجانياً في مجال الدراية الحاسوبية الأساسية عن طريق برامج Look@World، في إطار جهد اضطلع بقيادته القطاع الخاص.

٣٥- ويحصل جميع المقيمين في إستونيا على بطاقة هوية وطنية مصحوبة بهوية إلكترونية (eID). ويعتمد عمل الهوية الإلكترونية على الشهادات المخزونة في شريحة البطاقة والبنية الأساسية المنتشرة على المستوى الوطني للمفاتيح الإلكترونية، المبنية على شفرة نسقها ٢٠٤٨ بت.

ويتوافر أيضاً خيار الحصول على بطاقة هوية على الأجهزة المتنقلة مكافئة وظيفياً للبطاقة الأصلية، تتمثل في شريحة مأمونة لتحديد هوية المشترك (SIM-card) لاستعمال الهوية الإلكترونية مع الأجهزة المتنقلة أو بدون جهاز خاص لقراءة البطاقات. وتوفر الهوية الإلكترونية والهوية المتنقلة وسيلتين للتوثيق في البيئة الإلكترونية وفي مجال التوقيع الإلكتروني.

٣٦- ويتنشر على نطاق واسع استعمال التوقيعات الإلكترونية لأنها بحكم القانون مكافئة تماماً للتوقيع بخط اليد. وبحلول أوائل عام ٢٠١٥، بلغ عدد التوقيعات الإلكترونية ٢٠٠ مليون توقيع مُهرت بها وثائق وملفات تراوحت من المراسيم الحكومية والعقود التجارية والتحويلات المصرفية إلى سائر التطبيقات والمعاملات.

٣٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، شرعت الحكومة الإستونية في تطبيق نظام الإقامة الإلكترونية، حيث بدأت تُصدر هويات رقمية أيضاً للموثوق بهم من غير المقيمين. ويحصل ذوو الإقامة الإلكترونية على بطاقة هوية رقمية لكي تتوافر لديهم وسيلة للتوثيق المأمون في سياق الخدمات المتاحة على الإنترنت من القطاعين العام والخاص، وكذلك القدرة على التوقيع إلكترونياً.

٥- الدين

٣٨- يوفر الدستور ضمانات لحماية الحقوق والحريات المرتبطة بالضمير والدين والفكر. وتتوافر لكل شخص حرية الضمير والدين والفكر. ولكل شخص حرية الانتماء إلى الكنائس والجماعات الدينية. ولا توجد كنيسة للدولة. ولكل شخص الحرية في ممارسة دينه، منفرداً أو مجتمعاً مع آخرين، وعلائية أو سرّاً، ما لم يكن ذلك ضاراً بالنظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة (المادة ٤٠ من الدستور). ولكل شخص الحق في أن يظل مؤمناً بأرائه ومعتقداته. ولا يجوز إرغام أي شخص على تغيير تلك الآراء أو المعتقدات (المادة ٤١ من الدستور).

٣٩- وإضافة إلى ذلك، تقضي المادة ١٣٠ من الدستور أيضاً بأن الحق في حرية الضمير والدين والفكر، والحق في أن يظل الشخص مؤمناً بأرائه ومعتقداته، يُحظر تقييدهما، حتى أثناء حالة الطوارئ أو الحرب أو من أجل مصلحة الأمن الوطني أو النظام العام.

٤٠- وتوجد الأديان في إستونيا بالنسب التالية: اللوثريون ٩,٩ في المائة، الأورثوذكس ١٦,٢ في المائة، المسيحيون الآخرون (بمن فيهم الميثوديون، والسبتيون، والروم الكاثوليك، والخمسينيون) ٢,٢ في المائة، الأديان الأخرى ٠,٩ في المائة، اللادينيين ٥٤,١ في المائة، غير محددى الديانة ١٦,٧ في المائة (تقديرات عام ٢٠١١).

دال- الاقتصاد والمالية والعمالة

١- الاقتصاد

٤١- المرونة والانفتاح هما الخصيصتان المميزتان للسياسة الاقتصادية لإستونيا والمبدآن السائدان في مناحي هذه السياسة. وإستونيا بلد تشيع فيه الإمكانيات الإلكترونية، ويسوده مناخ موات

للأعمال التجارية، وله مزاياه من حيث التكلفة، ويتميز أيضاً بانفتاح آفاق النمو. وقد تمسكت الحكومات المتعاقبة بالمبادئ التي يقوم عليها النجاح الاقتصادي لإستونيا، وهي: ميزانية متوازنة للدولة، وقوانين متحررة للتجارة والاستثمار، والسعي إلى الانضمام إلى منطقة اليورو، وهو ما حققته إستونيا في عام ٢٠١١. وتمتع إستونيا ببعض من أعلى مراتب الجدارة الائتمانية الدولية في المنطقة - معيار Standard & Poor: AA-؛ معيار Moody's: A1؛ معيار Fitch IBCA: A+.

٤٢- وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، التي شهد فيها اقتصاد إستونيا نمواً بمعدل متوسطه ٧ في المائة سنوياً، حققت إستونيا قفزة كبيرة في تحسين مستويات المعيشة، فزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥ في المائة من المتوسط المناظر في الاتحاد الأوروبي ببلدانه السبعة والعشرين في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٨. واعتري التغير الحالة الاقتصادية في ربيع عام ٢٠٠٧. وفي خريف عام ٢٠٠٨، بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها، فحدث انهدام سريع لطاقت التصدير، وساءت درجة توافر الأموال الائتمانية، وتفاقم عدم الأمان إلى مدى أبعد لدى الشركات والأسر المعيشية. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ النقصان العام في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٧ في المائة. وبعد ذلك، تحوّل النمو الاقتصادي فأصبح موجباً من جديد في الربع الثاني من عام ٢٠١٠، فنما الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة ٢,٦ في المائة بالمقارنة بالعام السابق. ووفقاً لبيانات مكتب إحصاءات إستونيا، زاد الناتج المحلي الإجمالي السنوي لعام ٢٠١٤ بنسبة ٢,١ في المائة.

٤٣- ووفقاً لبيانات مكتب إحصاءات إستونيا، زاد مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة بمتوسط عام ٢٠١٢، ثم انخفض بنسبة ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٤ بالمقارنة بعام ٢٠١٣. وعلى مدار الخمس عشرة سنة الماضية، لم يصل التغير السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك إلى ما دون ٣ في المائة إلا ثلاث مرات: -٠,١ في المائة في عام ٢٠٠٩، و١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣، و٠,١ في المائة في عام ٢٠١٤. وسُجّل معدل تغير سنوي قدره ٣ في المائة في عامي ٢٠١٠ و٢٠٠٤.

٤٤- مؤشرات الاقتصاد الإستوني، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١٩,٥	١٨,٧	١٧,٦	١٦,٤	١٤,٧	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية (ببلايين اليورو)
٢,١	١,٦	٤,٧	٨,٣	٢,٥	النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
٠,١-	٢,٨	٣,٩	٥,٠	٣,٠	مؤشر أسعار الاستهلاك (نسبة مئوية)
١٠٠٥	٩٤٩	٨٨٧	٨٣٩	٧٩٢	متوسط الأجر الشهري (باليورو)
١٢ ٠٩٠	١٢ ٢٧٥	١٢ ٥٥٠	١٢ ٠١٤	٨ ٧٤٣	الصادرات (ببلايين اليورو)
١٣ ٧٤٤	١٣ ٦٤٩	١٣ ٧٦٢	١٢ ٧٢١	٩ ٢٦٨	الواردات (ببلايين اليورو)

المصادر: مكتب إحصاءات إستونيا؛ مصرف إستونيا.

-٢- المالية

٤٥- يشارك مصرف إستونيا (Eesti Pank)، بصفته عضواً في منظومة اليورو، في صوغ السياسة النقدية المفردة المعمول بها في منطقة اليورو وفي صنع القرارات المتصلة بها وتنفيذها. ويضطلع مصرف إستونيا بواجباته طبقاً لقانون مصرف إستونيا، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/519052014001/consolide/current>، ويقدم تقاريره إلى البرلمان (Riigikogu).

٤٦- ويحدد القانون الضرائب والأعباء والرسوم والغرامات ومدفوعات التأمين الإلزامي على المستوى الوطني. وتشمل ضرائب الدولة ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة دخل الشركات، والضريبة الاجتماعية، وضريبة الأراضي، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة القمار، وضرائب متنوعة على المنتجات، وضريبة مركبات البضائع الثقيلة. وينص القانون على الإجراءات المتعلقة بجيازة الأصول العامة واستعمالها والتصرف فيها. وتُفرض الضرائب المحلية وفقاً لقانون الضرائب المحلية، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط

التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/506112013012/consolide/current>.

٤٧- ويسنُّ البرلمان لكل سنة من السنوات قانوناً يتضمن ميزانية تُحدّد فيها جميع بنود الإيرادات والنفقات الحكومية. ويتعين على حكومة الجمهورية أن تقدم إلى البرلمان مشروع قانون بشأن الميزانية في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل بداية السنة المالية. ويرد بيان الإجراءات المتعلقة بصوغ الميزانية الوطنية واعتمادها في قانون ميزانية الدولة، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/504072014004/consolide/current>.

٤٨- وتدخل الميزانية الوطنية التي يعتمدها البرلمان حيز النفاذ عند بداية السنة المالية. وإذا لم يعتمد البرلمان الميزانية الوطنية بحلول بداية السنة المالية، يجوز أن يُؤذن شهرياً بإنفاق مبلغ لا تتجاوز نسبته واحداً على اثني عشر من المخصصات المعتمدة للسنة المالية السابقة. وإذا لم يعتمد البرلمان الميزانية الوطنية في غضون شهرين بعد بداية السنة المالية، يدعو رئيس الجمهورية إلى إجراء انتخابات استثنائية للبرلمان.

٤٩- وبناءً على اقتراح من حكومة الجمهورية، يجوز أن يعتمد البرلمان، خلال السنة المالية، ميزانية تكميلية. وأي تعديل مقترح للميزانية الوطنية أو لمشروع القانون المتعلق بالميزانية يترتب عليه نقصان في الإيرادات المقدّرة أو زيادة في النفقات أو إعادة تخصيص للنفقات، يتعين على مُقدّمه أن يُلحق به الحسابات المالية التي تبين مصادر الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات ذات الصلة.

٥٠- ولا يجوز للبرلمان أن يشطب أو يُخفّض بنود النفقات التي يكون إدراجها في الميزانية الوطنية أو في مشروع القانون المتعلق بالميزانية أمراً لازماً بموجب قوانين أخرى.

٥١ - بيان إجمالي لميزانية الدولة

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
المبلغ السنوي المقرر، بآلاف اليورو					
٦٨٦٠ ٤٥١,٣	٦٤٥٤ ٠١٣,٤	٦٢١٨ ٦٦٢,٢	٥٧٠٣ ٦٣٣,٥	٥٤٠٢ ٣٣٢,٥	مجموع الإيرادات
٧١١١ ٣٦٩,٣	٦٩٧٨ ٦٠٢,٥	٦٩٧٧ ٦١٦,٠	٦٤٩١ ٠٥٦,٩	٥٥٠٣ ٠٢٠,٦	مجموع النفقات
٢٥٠ ٩١٨,٠-	٥٢٤ ٥٨٩,٠-	٧٥٨ ٩٥٣,٨-	٧٨٧ ٤٨٦,٩-	١٠٠ ٦٨٨,١-	الفائض/العجز
تنفيذ الميزانية، بآلاف اليورو					
٦٠٤٩ ٣٥٨,٢	٦٥٥٦ ١٦٩,٤	٦٤٢٧ ٢٠٩,٥	٥٨٨٩ ٦٢١,٣	٥٦١٠ ١٨٨,٢	مجموع الإيرادات
٥٦٩٩ ٤٨٥,٨	٦٨٥٣ ٠٢١,٥	٦٥٦٧ ٢٠٨,٥	٦١٢٠ ٦٣٣,١	٥٣٩٢ ٧٥٦,٤	مجموع النفقات
٣٤٩ ٨٧٢,٤	٢٩٦ ٨٥٢,١-	١٣٩ ٩٩٩,٠-	٢٣١ ٠١١,٨-	٢١٧ ٤٣١,٧	الفائض/العجز
تنفيذ الميزانية، بالنسبة المئوية					
٨٨,٢	١٠١,٦	١٠٣,٤	١٠٣,٣	١٠٣,٨	مجموع الإيرادات
٨٠,١	٩٨,٢	٩٤,١	٩٤,٣	٩٨,٠	مجموع النفقات

المصدر: مكتب إحصاءات إستونيا.

٣ - العمالة ومستوى المعيشة

٥٢ - أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية تغييراً ملحوظاً في حالة سوق العمل في إستونيا. فالعمالة، التي ظلت تتزايد باطراد منذ عام ٢٠٠١، أخذت تتناقص تناقصاً سريعاً في عام ٢٠٠٩ إلى أن انخفضت في عام ٢٠١٠ إلى مستوى ما كانت عليه قبل عشر سنوات، أي إلى مستوى الأزمة الاقتصادية السابقة. وفي عام ٢٠١١، بدأت الحالة تتحسن في سوق العمل إلى أن بلغ معدل البطالة ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو أدنى من المتوسط المناظر في الاتحاد الأوروبي.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٤، انخفض معدلاً بطالة الذكور والإناث وبلغا مستوى متماثلاً نسبياً (٧,٩ في المائة للرجال و٦,٨ في المائة للنساء). وخلال سنتي الأزمة الاقتصادية الأشد عسراً (٢٠٠٩-٢٠١٠)، كانت أغلبية العاطلين عن العمل من الرجال، حيث إن الأزمة أضرت أشد ما أضرت بالمؤسسات الصناعية.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدل بطالة الشباب ١٥ في المائة (٢٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ و١٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٣)، أي مثلي معدل البطالة لبقية من هم في سن العمل. بيد أن معدل بطالة الشباب في إستونيا (أي نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل ضمن القوة العاملة من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) كان أدنى بعدة نقاط مئوية من المتوسط المناظر في الاتحاد الأوروبي.

٥٥ - معدل البطالة، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

السنة	الذكور	الإناث	الذكور والإناث
٢٠١٠	١٩,٣٪	١٤,٢٪	١٦,٧٪
٢٠١١	١٣,١٪	١١,٦٪	١٢,٣٪
٢٠١٢	١٠,٩٪	٩,١٪	١٠,٠٪
٢٠١٣	٩,١٪	٨,٢٪	٨,٦٪
٢٠١٤	٧,٩٪	٦,٨٪	٧,٤٪

المصدر: مكتب إحصاءات إستونيا.

٥٦ - وبدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصبح الحد الأدنى لأجر ساعة العمل ٢,٣٤ يورو، والحد الأدنى للأجر الشهري للعمل بدوام كامل ٣٩٠ يورو. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان متوسط الأجر الإجمالي الشهري ١٣٥ يورو. وفي عام ٢٠١٤، مقارنةً بالعام السابق، ازداد متوسط الأجور والمرتبات الإجمالية الشهرية بأكبر نسبة في مجالات الأنشطة الفنية والعلمية والتقنية (٩,٩ في المائة)، وبأدنى نسبة في مجال المعلومات والاتصالات (٧,٠ في المائة). وفي عام ٢٠١٣، بلغ الدخل الصافي الشهري للفرد في أسرة معيشية ٥٠٨ يورو.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة من يعيشون في فقر نسبي من السكان الإيستونيين ٢٢,١ في المائة، ونسبة من يعيشون في فقر مطلق من السكان الإيستونيين ٨ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة من يعيشون في حالة حرمان مادي شديد ٦,٢ في المائة من السكان. وهذه نسبة أدنى من المتوسط المناظر في الاتحاد الأوروبي.

٥٨ - وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، انخفض عدد الأسر التي تتلقى استحقاقات الإعاشة من ٣٣٢ ٢٤ أسرة إلى ١٦ ٥٧١ أسرة. وبناءً على تقديرات الأشخاص لمدى قدرتهم على تحمّل متطلبات المعيشة، في عام ٢٠١٤، بلغت نسبة من صادفوا صعوبات كبيرة في هذا الصدد من الفئة العمرية ١٥-٧٤ سنة من السكان ١٤ في المائة، ونسبة من صادفوا شيئاً من الصعوبة في تحمّل تلك المتطلبات ٣٨ في المائة.

٤ - الحماية الاجتماعية

٥٩ - تتألف منظومة الحماية الاجتماعية الإيستونية من ركيزتين - نظام الضمان الاجتماعي، الذي يضم تأمين المعاشات التقاعدية، والتأمين الصحي، واستحقاقات الأطفال، واستحقاقات البطالة؛ وركيزة الرعاية الاجتماعية، التي تتكون من الاستحقاقات النقدية للمساعدة الاجتماعية، وخدمات الرعاية الاجتماعية. ونظاماً تأمين المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي هما نظامان اكتتابيان للضمان الاجتماعي يُمولان أساساً بواسطة الضريبة الاجتماعية الإيستونية. ويتعين على أصحاب الأعمال دفع هذه الضريبة الاجتماعية البالغ معدلها ٣٣ في المائة (٢٠ في المائة

اشتراكات الضمان الاجتماعي و ١٣ في المائة اشتراكات التأمين الصحي) فوق المرتب الإجمالي. أما اشتراكات التأمين ضد البطالة فيدفعها صاحب العمل والموظف؛ والمعدلان الحاليان لذلك هما، على التوالي، ١,٦ في المائة و ٠,٨ في المائة. وتُمَوَّل من الضرائب العامة استحقاقات الأطفال والاستحقاقات النقدية للمساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية. وتوجد قيد الاستعمال أيضاً نظم طوعية للضمان الاجتماعي (على سبيل المثال، الرخصة الثالثة لتأمين المعاشات التقاعدية، والتأمين الصحي). ويقوم على إدارة نظم الضمان الاجتماعي الهيئة الوطنية للتأمين الاجتماعي، وصندوق التأمين الصحي، وصندوق التأمين ضد البطالة. أما المساعدة الاجتماعية ومعظم خدمات الرعاية الاجتماعية (باستثناء ما يتعلق بإعادة التأهيل، والمساعدة الفنية، والرعاية الخاصة، والرعاية البديلة) فتدار على المستوى المحلي.

هاء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

١- الهيكل السياسي

٦٠- إستونيا جمهورية برلمانية أُعلن إنشائها في ٢٤ شباط/فبراير ١٩١٨ (وأعيد تأكيد استقلالها بناءً على الاستمرارية القانونية لكنونة الدولة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١). وإستونيا هي سياسياً دولة أحادية.

٦١- ويمارس الشعب السلطة العليا من خلال المواطنين الذين يتمتعون بالحق في التصويت، وذلك كما يلي:

- بواسطة انتخاب البرلمان (*Riigikogu*)؛
- عن طريق الاستفتاء.

٦٢- ولكل مواطن إستوني بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً الحق في التصويت (المادتان ٥٦ و ٥٧ من الدستور).

٦٣- وتُنظَّم أنشطة البرلمان، ورئيس الجمهورية، وحكومة الجمهورية، والمحاكم، وفقاً لمبدأ الفصل والتوازن بين السلطات (المادة ٤ من الدستور).

٢- الدستور

٦٤- أصبح الدستور الحالي قائماً بعد الاستفتاء عليه في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وهو يتضمن عناصر من دستوري عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٨. وفي حين أنه استبقى رئاسة الجمهورية التي استُحدثت في عام ١٩٣٨، فإنه عاد إلى نسق السلطة التشريعية ذات المجلس الواحد الذي أُخذ به في عام ١٩٢٠. ويؤكد الدستور صراحةً استمراريته مع الدولة الإستونية حال وجودها بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠، وبذا يجعل استقلال إستونيا قائماً على أساس مبدأ ردّ الحق.

٦٥- والنسخة الإنكليزية للدستور متاحة عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/530102013003/consolide/current>. ولا يجوز تعديل الدستور إلا بموجب قانون تم اعتماده باستفتاء، أو من قِبَل البرلمان في حالة الضرورة العاجلة. وقد عُدِّل الدستور خمس مرات. فقد عُدِّلت المادة ١٥٦ في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن الحكم الذاتي المحلي؛ ومُدِّدت فترة ولاية المجلس المحلي إلى أربع سنوات. وبدأ نفاذ هذا التعديل في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي استفتاء وطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أجاز الشعب الإستوني أن تنضم إستونيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبدأ نفاذ هذا التعديل في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعُدِّلت الديباجة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لإبراز دِكْر اللغة الإستونية، وبدأ نفاذ التعديل في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. واعتمد تعديل آخر لتغيير اختصاص رئيس الجمهورية في ١٣ نيسان/أبريل وبدأ نفاذه في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وأحدث تعديل أُجرى للدستور حتى تاريخه خَفَض سن التصويت في انتخابات مجالس الحكم المحلي من ١٨ سنة إلى ١٦ سنة. وبدأ نفاذ التعديل في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٣- البرلمان

٦٦- السلطة التشريعية مُخَوَّلَةٌ للبرلمان (*Riigikogu*) (المادة ٥٩ من الدستور)، الذي يتألف من ١٠١ عضو يُنتخبون كل أربع سنوات (المادة ٦٠ من الدستور). وإجراءات الانتخاب منصوص عليها في قانون انتخاب البرلمان. وتضم عضوية البرلمان بوصفه الهيئة التمثيلية ٢٤ امرأة و٧٧ رجلاً.

٦٧- ويصدر البرلمان قوانين وقرارات، ويبت في أمر إجراء الاستفتاءات، وينتخب بعض كبار مسؤولي الدولة ويعيّنهم، بمن فيهم رئيس الجمهورية. ويحق للبرلمان أيضاً توجيه البيانات والإعلانات والنداءات إلى شعب إستونيا، وإلى الدول الأخرى، وإلى المنظمات الدولية.

٦٨- والتشريع هو أهم عمل من أعمال البرلمان. ويمارس البرلمان نفوذه في حكم الدولة بصلاحيات أهمها تعيينه لإيرادات الدولة ونفقاتها (سنُّ الضرائب واعتماد الميزانية). ويملك البرلمان أيضاً حق التصديق على المعاهدات الدولية أو فسخها ويبتُّ في قروض الحكومة.

٦٩- وينص الدستور على أن يقوم البرلمان بتشكيل لجان. ولأعضاء البرلمان الحق في تشكيل فصائل برلمانية.

٤- رئيس الجمهورية

٧٠- رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة في إستونيا (المادة ٧٧ من الدستور) وينتخبه البرلمان (*Riigikogu*) كل خمس سنوات. ويمثل رئيس الجمهورية البلد في العلاقات الدولية، ويصدر القوانين، ويوقِّع على صكوك التصديق. ويترشح رئيس الجمهورية التعديلات المقترحة للدستور، ويحق له أيضاً إصدار المراسيم، عملاً بالدستور. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للدفاع الوطني.

٧١- ويُنتخب رئيس الجمهورية لفترة مدتها خمس سنوات. ويمكن أن يُرشح لمنصب رئيس الجمهورية أي مواطن إستوني بالمولد بلغ سنه أربعين سنة. ولا يُرشح لمنصب رئيس الجمهورية أي شخص يكون قيد الخدمة العاملة في قوات الدفاع. ولا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب رئيس الجمهورية لأكثر من فترتين متعاقبتين (المادة ٨٠ من الدستور). أمّا إجراءات الانتخاب فيحدها قانون انتخاب رئيس الجمهورية، المتاح نُصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/512112013006/consolide/current>

٧٢- ولدى تقلد منصب رئيس الجمهورية، تنتهي سلطة شاغله وواجباته في جميع المناصب التي كان يتقلدها سابقاً عن طريق الانتخاب أو التعيين، ويُعلّق عضويته في أي حزب سياسي طيلة فترة شغله لمنصب الرئيس. ولا يجوز توجيه تهم جنائية إلى الرئيس إلا باقتراح من مستشار العدالة، وبموافقة أغلبية أعضاء البرلمان (المادتان ٨٤ و ٨٥ من الدستور).

٥- حكومة الجمهورية

٧٣- السلطة التنفيذية في إستونيا مُخَوَّلَةٌ لحكومة الجمهورية (المادة ٨٦ من الدستور). وتضطلع الحكومة بتنفيذ السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وتوجيه أنشطة الوكالات الحكومية وتنسيقها، وإدارة تنفيذ قرارات البرلمان (*Riigikogu*) وتشريعات رئيس الجمهورية (المادة ٨٧ من الدستور).

٧٤- وتتألف حكومة الجمهورية من رئيس الوزراء والوزراء. ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الحكومة حين يأذن البرلمان للمرشح لمنصب رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة (المادتان ٨٨ و ٨٩ من الدستور). ويشغل مناصب وزراء الحكومة حالياً ١٣ رجلاً وامرأتان.

٧٥- ويقوم على مساعدة حكومة الجمهورية مكتب الحكومة، الذي يتولى قيادته وزير الدولة. ووزير الدولة يعينه في منصبه ويعفيه منه رئيس الوزراء. ويشارك وزير الدولة في اجتماعات حكومة الجمهورية وله حق التكلم فيها. ولوزير الدولة، بصفته رئيس مكتب الحكومة، نفس السلطة المخولة بموجب القانون لأي وزير في حكومة الجمهورية لكي يدير وزارته (المادة ٩٥ من الدستور).

٧٦- ونصّ قانون حكومة الجمهورية متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/517112014001/consolide/current>

٦- المكتب الوطني لمراجعة الحسابات

٧٧- المكتب الوطني لمراجعة الحسابات هو هيئة عامة تضطلع بمراجعة الأداء والحسابات المالية فيما يتعلق بالإنفاق العام، وتمتع بالاستقلال في أدائها لمهامها. ويرأس المكتب الوطني لمراجعة الحسابات المراجع العام للحسابات، الذي يعينه في منصبه ويعفيه منه البرلمان (*Riigikogu*) بناءً على اقتراح من رئيس الجمهورية. وفترة ولاية المراجع العام للحسابات هي خمس سنوات. (المادتان ١٣٢ و ١٣٤ من الدستور).

٧٨- ويجوز أن يشارك المراجع العام للحسابات في اجتماعات حكومة الجمهورية، التي تُناقش فيها أمور متصلة بواجباته، وله حق التكلم فيها. وللمراجع العام للحسابات، بصفته رئيس المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، نفس السلطة المخولة بموجب القانون لأي وزير في حكومة الجمهورية لكي يدير وزارته. ويُبيّن القانون تنظيم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات (المادتان ١٣٦ و١٣٧ من الدستور). ونصّ قانون المكتب الوطني لمراجعة الحسابات متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/513032014001/consolide>.

٧- مستشار العدالة

٧٩- مستشار العدالة هو مسؤول عام يتولى تمحيص الصكوك التشريعية التي تصدرها السلطان التشريعية والتنفيذية للحكومة والسلطات المحلية للتبثت من اتساقها مع الدستور والقوانين، ويتمتع بالاستقلال في أدائه لمهامه. والمهمة الدستورية الرئيسية لمستشار العدالة هي كفالة دستورية القوانين واللوائح التنظيمية وضمان تساوقها مع القوانين الأخرى. وينظر مستشار العدالة فيما يُقدم إليه من مقترحات بشأن تعديل القوانين، وإصدار القوانين الجديدة، وأعمال الوكالات الحكومية، ويبلغ ما يخلص إليه من نتائج، إذا لزم ذلك، إلى البرلمان (Riigikogu). ويقدم مستشار العدالة تقريراً سنوياً إلى البرلمان عن مدى اتساق التشريعات التي تصدرها السلطان التشريعية والتنفيذية للحكومة وتصدرها السلطات المحلية مع الدستور والقوانين (المادتان ١٣٩ و١٤٣ من الدستور).

٨٠- ويتكفل مستشار العدالة بألا تنتهك السلطات والمسؤولون المضطلمون بأداء الواجبات العامة الحقوق والحريات الأساسية للناس، والقوانين وغيرها من التشريعات ذات التطبيق العام، وكذلك مبادئ الإدارة السليمة؛ وبألا يُعامل الأشخاص الموجودون قيد الاحتجاز معاملة مهينة أو قاسية أو لا إنسانية. وطبقاً لقانون مستشار العدالة، يجوز لمستشار العدالة أن يقوم لأغراض التحقق بزيارات لأي سجن، أو وحدة عسكرية، أو دار للاحتجاز، أو مركز للاحتجاز، أو مركز إيواء للاجئين، أو أماكن تابعة لهيئة الشرطة وحرس الحدود يُوفّر فيها إيواء مؤقت للمتمسكي اللجوء، أو مستشفى للأمراض النفسية، أو دار للرعاية الخاصة، أو مدرسة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، أو دار للرعاية العامة، أو بيت بديل، أو بيت للشباب، أو أي وكالة أخرى خاضعة للرقابة. وفي إطار الولاية المسندة إليه بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يقوم مستشار العدالة بزيارة المرافق الخاضعة للحراسة مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. ويُضطلع، حسب الاقتضاء، بزيارات استثنائية للتحقق، غالباً بعد أن يكون مستشار العدالة قد تلقى معلومات بشأن حدوث واقعة إيذاء.

٨١- ويقوم مستشار العدالة بدور أمين المظالم فيما يتعلق بالأطفال، <http://lasteombudsman.ee/en/welcome>. ويجب أن يكفل مستشار العدالة أن تكون حقوق الأطفال مشمولة بالحماية، وأن تكون القوانين المتعلقة بحقوق الأطفال متسقة مع الدستور، وأن

تكون أنشطة مؤسسات رعاية الأطفال مطابقة للقانون. ويُعنى مستشار العدالة بتعزيز حقوق الأطفال وبالتوعية في هذا المجال.

٨٢- ومستشار العدالة هو الذي يقترح على البرلمان السماح بتوجيه التهم الجنائية إلى أعضاء البرلمان، أو رئيس الجمهورية، أو أعضاء حكومة الجمهورية، أو المراجع العام للحسابات، أو رئيس المحكمة العليا، أو قضاة المحكمة العليا (المادة ١٣٩ من الدستور).

٨٣- والمهام الأخرى التي يضطلع بها مستشار العدالة بموجب القانون هي تقديم الرأي إلى المحكمة العليا في دعاوى المراجعة الدستورية؛ والرد على استجوابات أعضاء البرلمان؛ والرد على الأسئلة المقدمة خطياً من أعضاء البرلمان؛ وبدء الإجراءات التأديبية بحق القضاة؛ وتسوية منازعات التمييز؛ وتقديم الرأي بشأن مشاريع التشريعات ذات التطبيق العام.

٨٤- ويعيّن البرلمان مستشار العدالة في منصبه لفترة مدتها سبع سنوات بناءً على توصية من رئيس الجمهورية. ولا يجوز عزل مستشار العدالة من منصبه إلا بموجب حكم محكمة. وتُحوّل لمستشار العدالة، بصفته رئيساً لمكتبه، نفس السلطة المخولة بموجب القانون لأي وزير في حكومة الجمهورية لكي يدير وزارته. ويجوز أن يشارك مستشار العدالة في جلسات البرلمان وفي اجتماعات حكومة الجمهورية، وله حق التكلم فيها (المادتان ١٤٠ و ١٤١ من الدستور). ويبيّن القانون المركز القانوني لمستشار العدالة ونظام مكتبه. ونصّ قانون مستشار العدالة متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/508012014001/consolide/current>.

٨- القضاء

٨٥- المحاكم هي المختصة حصراً بإقامة العدل. والمحاكم مستقلة في الاضطلاع بمهامها، وتقيم العدل وفقاً للدستور والقانون. ويُعيّن القضاة في مناصبهم مدى الحياة. ويُعيّن القانون الأسباب والإجراءات المتعلقة بإعفاء القضاة من مناصبهم.

٨٦- ولا يجوز عزل القضاة من مناصبهم إلا بموجب حكم محكمة. ولا يجوز للقضاة أن يشغلوا أي مناصب أخرى عن طريق الانتخاب أو التعيين، إلا ما يُنصّ عليه منها في القانون. ويُعيّن القانون المركز القانوني للقضاة وضمائناً استقلالهم.

٨٧- ويشارك القضاة غير المحترفين في إقامة العدل في محاكم المقاطعات والمدن بناءً على الإجراءات التي تنص عليها قوانين الإجراءات وطبقاً لها. وفي مجال إقامة العدل، تكون للقاضي غير المحترف حقوق مساوية لحقوق القاضي المحترف. والمقصد الأساسي من وجود القاضي غير المحترف هو أن يمثل في مضمارة إقامة العدل شخصاً عادياً ينظر إلى إجراءات المحاكم من الجانب الإنساني في المقام الأول قبل الجانب القانوني.

٨٨- وتتألف منظومة المحاكم من محاكم المقاطعات والمدن والمحاكم الإدارية؛ ومحاكم الدوائر؛ والمحكمة العليا. أما المحاكم المتخصصة التي تتعلق ولايتها بأنواع معينة من المسائل فيجب أن يكون إنشاؤها بموجب قانون. ويُحظر إنشاء محاكم استثنائية.

٨٩- ومحاكم المقاطعات والمدن والمحاكم الإدارية هي محاكم ابتدائية، أي محاكم من الدرجة الأولى. أما محاكم الدوائر فهي محاكم أعلى درجة من تلك، وتقوم بمراجعة أحكام المحاكم الابتدائية في حالات دعاوى الاستئناف. والمحكمة العليا هي أعلى محكمة في إستونيا، وتقوم بمراجعة أحكام المحاكم الأخرى طبقاً لإجراء يتعلق بنقض الأحكام. والمحكمة العليا هي أيضاً محكمة المراجعة الدستورية. ويجدد القانون نظام المحاكم وقواعدها الإجرائية. ونصُّ قانون المحاكم متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/511072014010/consolide/current>.

٩- الدفاع الوطني

٩٠- مواطنو إستونيا يقع على عاتقهم واجب المشاركة في الدفاع الوطني وفقاً للمبادئ والإجراءات التي ينص عليها القانون. ويجب على الشخص الذي يرفض تأدية الخدمة في قوات الدفاع لأسباب دينية أو أخلاقية أن يؤدي خدمة بديلة طبقاً لإجراءات ينص عليها القانون. ويتمتع الأشخاص الذين يؤدون الخدمة في قوات الدفاع والذين يؤدون الخدمة البديلة بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وتسري عليهم جميع الواجبات المنبثقة منه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك من أجل مصالح معينة تخص الخدمة ذات الصلة. ويُعيّن القانون المركز القانوني للأشخاص الذين يؤدون الخدمة في قوات الدفاع والمركز القانوني للأشخاص الذين يؤدون الخدمة البديلة.

٩١- وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة النساء في مضمار الخدمة العاملة والمجالات التخصصية ١١,٤ في المائة من القوات العسكرية. وتخدم النساء في القوات العسكرية منذ أول نشأتها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصبح القانون الجديد للخدمة في قوات الدفاع، المتاح نصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/507012015002/consolide/current>، ينص على أن المرأة يمكن أن تؤدي الخدمة الإلزامية ثم يكون لها بعد ذلك مسار وظيفي في القوات العسكرية على قدم المساواة مع الرجل.

٩٢- ولا يجوز لمن يكون قيد الخدمة العاملة أن يشغل أي منصب آخر عن طريق الانتخاب أو التعيين، ولا أن يشارك في أنشطة أي حزب سياسي.

٩٣- وتشكل عُصبة الدفاع الإستونية جزءاً من قوات الدفاع، وهي منظمة طوعية للدفاع الوطني ذات نظام عسكري تعمل في إطار الاختصاص الحكومي لوزارة الدفاع. والمهمة التي تضطلع بها عُصبة الدفاع الإستونية هي الاعتماد على الإرادة الحرة والمبادرة الذاتية في تعزيز درجة استعداد الأمة للدفاع عن استقلال إستونيا ونظامها الدستوري. ويُتاح لعُصبة الدفاع الإستونية أن تمتلك الأسلحة، وتزاول التدريبات العسكرية، وتنجز المهام المنصوص عليها في قانون عُصبة الدفاع الإستونية، المتاح نصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/525112013006/consolide/current>. وتعتمد حكومة الجمهورية النظم الأساسية والقواعد الإجرائية لعُصبة الدفاع الإستونية.

١٠ - مكتب الادعاء العام، وإنفاذ القانون

٩٤ - مكتب الادعاء العام، www.prokuratuur.ee، هو وكالة حكومية في نطاق الاختصاص الحكومي لوزارة العدل. ويتمتع مكتب الادعاء العام بالاستقلال إبان تأديته لواجباته التي يعيّن بها القانون، وتستند أعماله إلى القوانين وإلى الصكوك القانونية المعتمدة بناءً عليها. ويتولى مكتب الادعاء العام إدارة الإجراءات الجنائية السابقة للمحاكمة، وكفالة قانونيتها وفعاليتها؛ ويمثل الادعاء العام في المحاكم، ويشارك في تخطيط أنشطة المراقبة اللازمة لمنع الجرائم وضبطها، ويؤدي الواجبات الأخرى التي يسندها القانون إلى مكتب الادعاء العام. ونص القانون متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/513112013015/consolide/current>. ويتكون مكتب الادعاء العام من مستويين، أعلاههما هو مكتب المدعي العام، والمستوى الآخر يضم أربعة مكاتب للادعاء العام في المقاطعات. ونطاق اختصاص مكتب المدعي العام يغطي إستونيا بأسرها؛ ونطاقات اختصاص مكاتب الادعاء العام للمقاطعات متطابقة مع نطاقات اختصاص أقسام الشرطة. ويقوم على إدارة مكتب الادعاء العام المدعي العام، الذي يُعيّن في منصبه لفترة مدتها خمس سنوات. ويتولى إدارة كل مكتب من مكاتب الادعاء العام للمقاطعات رئيس مكتب ادعاء يُعيّن في منصبه هو أيضاً لفترة مدتها خمس سنوات.

٩٥ - وبوصفه هيئة تتولى إدارة الإجراءات الجنائية، يقدم مكتب الادعاء العام التوجيه لهيئات التحقيق في مجال جمع الأدلة، ويبت، حسب ما يتبيّن له من الظروف، في أمر توجيه الاتهام إلى الأشخاص ذوي الصلة. ويتعقب مكتب الادعاء العام الجرائم بالدعوى القضائية بالتعاون مع هيئات التحقيق التالية: هيئة الشرطة وحرس الحدود، وشرطة الأمن الإستونية، وهيئة الضرائب والجمارك، والهيئة الإستونية لحماية المنافسة، ومفتشية الشؤون البيئية، وإدارة السجون بوزارة العدل، والشرطة العسكرية لقوات الدفاع.

٩٦ - والمهام الرئيسية لهيئة الشرطة وحرس الحدود هي تأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ وتحديد وضع الجنسية وإصدار الوثائق؛ وحفظ الأمن والنظام العام في الدولة؛ والتحقيق في الجرائم ومنع ارتكابها. وهذه المهام مقسمة بين أربعة مجالات للعمل: حرس الحدود، وحفظ النظام العام، والشرطة الجنائية، وشؤون الجنسية والمهجرة. ونقاط الاتصال الأولى بالنسبة إلى أفراد الجمهور في بلداتهم أو قرابهم هي الوحدات الفرعية التابعة للأقسام الأربعة الإقليمية - مراكز الشرطة، ومراكز حرس الحدود، ومكاتب الخدمة التابعة لمكتب شؤون المهجرة والجنسية. وهيئة الشرطة وحرس الحدود هي هيئة شُرطية. وجميع موظفي هذه الهيئة، بصرف النظر عن ألقابهم الوظيفية الكاملة أو مناصبهم، سواء كانوا من حرس الحدود أو أفراد شرطة المرور أو المحققين أو الطيارين، هم أفراد شرطة. وعنوان الموقع الشبكي للهيئة هو www.politsei.ee.

٩٧ - أما دائرة الأمن الداخلي الإستونية، بوصفها وكالة حكومية في نطاق الاختصاص الحكومي لوزارة الشؤون الداخلية، فتضطلع بمهمة أوسع نطاقاً هي صون الأمن الوطني عن طريق جمع المعلومات وتنفيذ التدابير الوقائية، فضلاً عن التحقيق في الجرائم. وعنوان الموقع الشبكي للدائرة هو www.kapo.ee.

٩٨- وتدرج هيئة الضرائب والجمارك في نطاق اختصاص وزارة المالية، وتُعنى بكفالة تحصيل إيرادات ميزانية الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية للدولة، وحماية المجتمع والأنشطة الاقتصادية القانونية، وتنفيذ السياسات الضريبية والجمركية الوطنية، وكفالة الامتثال للتشريعات الضريبية واللوائح الجمركية وغيرها من الصكوك القانونية، وإصدار تراخيص ممارسة الأنشطة وتصاريح التشغيل المتعلقة بأنشطة القمار واليانصيب، والاضطلاع بدور الوكالة الرقابية على أنشطة القمار، وتوفير الخدمات للعملاء بصدد الوفاء بالالتزامات الضريبية وتأدية المتطلبات الرسمية الجمركية. وعنوان الموقع الشبكي للهيئة هو www.emta.ee.

٩٩- وتدرج الهيئة الإستونية لحماية المنافسة في نطاق اختصاص وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات، وتضطلع بحماية المنافسة تحقيقاً لحرية مزاوله الأعمال التجارية في مجالات استخراج الموارد الطبيعية، والصناعة التحويلية للسلع، وتوفير الخدمات، وبيع المنتجات والخدمات وشرائها، ونبذ وإزالة عوامل منع المنافسة أو تحديدها أو تقييدها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ونص القانون المتعلق بالمنافسة متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/519012015013/consolide>. وتقوم هيئة حماية المنافسة بإجراء تحليلات للوضع التنافسي، واقتراح تدابير لتعزيز المنافسة، وإصدار توصيات تستهدف تحسين الوضع التنافسي، وتقديم مقترحات بشأن إصدار التشريعات أو تعديلها، وممارسة الرقابة، وتنمية التعاون مع الهيئات الرقابية المعنية بحماية المنافسة في الدول الأخرى وفي مجموعات الدول. وعنوان الموقع الشبكي للهيئة هو www.konkurentsiamet.ee.

١٠٠- وتدرج مفتشية الشؤون البيئية، www.kki.ee، في نطاق اختصاص وزارة البيئة، وتمارس الرقابة في جميع مجالات حماية البيئة. وتتولى الهيئة تنسيق وتنفيذ أنشطة الرقابة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة عن طريق تطبيق التدابير القسرية المفروضة من الدولة على أساس القانون وضمن النطاق المحدد فيه. ومفتشية الشؤون البيئية هي مؤسسة تُعنى بالمخالفات البيئية، وتقوم أيضاً، منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بالتحقيق في الحالات الجنائية. ويحق لمفتشية الشؤون البيئية تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القانون لمنع الأنشطة غير المشروعة وتنفيذ التدبير الإلزامية لحماية البيئة؛ وإيقاف الأنشطة غير القانونية التي تتلف البيئة أو تعرضها للخطر، وأيضاً إيقاف الأنشطة القانونية المتصلة باستخدام الموارد الطبيعية إذا كانت هذه الأنشطة تعرّض للخطر حياة الأشخاص أو صحتهم أو ممتلكاتهم؛ وتنظيم تخزين المنتجات الطبيعية غير المحددة ملكيتها وبيعها أو إعادةها إلى مالكيها القانوني أو تدميرها، وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في الحصول عليها؛ والقيام، في الحالات التي يحددها القانون، بتنظيم تصفية الأعمال الإنشائية غير المأذون بها. والمهام المسندة إلى مفتشية الشؤون البيئية وحقوقها والتزاماتها محددة في قانون الرقابة البيئية، المتاح نَصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/506102014001/consolide>.

١٠١- وتشمل ولاية إدارة السجون التابعة لوزارة العدل منع وضبط الجرائم التي يرتكبها موظفو إدارة السجون وأفراد شرطة السجون، والاضطلاع، عند اللزوم، بأنشطة للمراقبة بصدد أفراد

شرطة السجون، وجمع وتحليل المعلومات المستمدة من المراقبة والمعلومات الأخرى المتلقاة من السجون؛ وتنسيق حماية أسرار الدولة ومراقبتها في السجون؛ وتنظيم وتنسيق أنشطة المراقبة والإجراءات الجنائية في السجون وتنسيق التعاون بين السجون وهيئات التحقيق والمراقبة الأخرى؛ وممارسة الرقابة الإشرافية على أنشطة السجون؛ والفصل في الالتماسات والطلبات والطعون. وعنوان الموقع الشبكي للإدارة هو: www.vangla.ee.

١٠٢ - والشرطة العسكرية لقوات الدفاع الإستونية هي وحدة بنوية من وحدات قوات الدفاع تضطلع بجملة مهام منها ممارسة الرقابة على الانضباط في قوات الدفاع وفي عصابة الدفاع الإستونية، وتسيير الإجراءات المتعلقة بما يُرتكب من جرائم في نطاق اختصاصها. وعنوان الموقع الشبكي للشرطة العسكرية هو: www.mil.ee.

١٠٣ - والجريمة هي أي فعل مُستوجب للعقاب ومنصوص عليه في قانون العقوبات، وتنقسم الجرائم إلى جرائم جنائية وجُنَح. والجريمة الجنائية هي الجريمة التي تكون منصوصاً عليها في قانون العقوبات وتكون العقوبة الأساسية المحددة لها في حالة الأشخاص الطبيعيين عقوبة مالية أو عقوبة السَّجن، وتكون في حالة الأشخاص الاعتباريين عقوبة مالية أو عقوبة التصفية الإجبارية. والجنحة هي الجريمة التي تكون منصوصاً عليها في قانون العقوبات أو في صك آخر وتكون العقوبة الأساسية المحددة لها الغرامة أو الاحتجاز. وإذا ارتكب الشخص فعلاً ينطوي على العناصر اللازمة للجنحة وللجريمة الجنائية معاً، فإنه يُعاقب على الجريمة الجنائية فقط. وإذا لم تُوثَّق عقوبة على الجريمة الجنائية، يُعاقب على ذلك الفعل نفسه بعقوبة الجنحة.

١٠٤ - وتُقسَّم الجرائم الجنائية إلى جرائم من الدرجة الأولى وجرائم من الدرجة الثانية. والجريمة الجنائية من الدرجة الأولى هي التي تكون العقوبة القصوى المحددة لها في قانون العقوبات السَّجن لمدة تجاوز خمس سنوات، أو السَّجن المؤبد، أو التصفية الإجبارية. والجريمة الجنائية من الدرجة الثانية هي التي تكون العقوبة القصوى المحددة لها في قانون العقوبات السَّجن لمدة أقصاها خمس سنوات، أو عقوبة مالية. وتخفيف العقوبة أو تشديدها بناءً على الأحكام المنصوص عليها في الجزء العام من هذا القانون لا يغيّر درجة الجريمة الجنائية. ويُعاقب الأشخاص الاعتباريون على جميع الجرائم السالفة الذكر بعقوبة مالية أو بعقوبة التصفية الإجبارية.

١٠٥ - أعداد الجرائم عموماً على مدى خمس سنوات

أعداد الجرائم					السنة
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٣٧٧٨٧	٣٩٦٣١	٤٠٨١٦	٤٢٥٦٧	٤٨٣٤٠	جميع الجرائم المسجلة
١٧٦٦	١٨٥٠	١٧١٥	١٧٩٨	١٨٤٢	من الدرجة الأولى
٣٦٠٢١	٣٧٥١١	٣٩١٠١	٤٠٧٦٩	٤٦٤٩٨	من الدرجة الثانية

وزارة العدل الإستونية، www.kriminaalpoliitika.ee.

١٠٦ - أعداد الجرائم حسب المقاطعات على مدى خمس سنوات

المقاطعات	التغيير العددي (عام)		التغيير بالنسبة		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
	٢٠١٤ مقارنةً بعام (٢٠١٣)	٢٠١٤ مقارنةً بعام (٢٠١٣)	٢٠١٤	٢٠١٣			
هاريو	٧-	١٤٧٤-	١٨٧٦١	٢٠٢٣٥	٢٠٦٨٥	٢٠٥٢٦	٢٤١٠٥
هيو	٨	٩	١٢١	١١٢	١٠٤	٩١	١٠٢
إيدا فيرو	٢-	١٣٢-	٥٢٦٦	٥٣٩٨	٥٧١١	٦٣٤٦	٧٠٤٥
يوغيفا	٣-	٢٢-	٦٤٤	٦٦٦	٧٠٨	٨٦٨	٨٣٣
يارفا	٥	٢٨	٥٥٨	٥٣٠	٦٩٦	٦٣١	٦٥٧
ليانه	١٢-	٧٩-	٥٨٠	٦٥٩	٤٧٧	٥٢٣	٧٠٧
ليانه فيرو	١٠-	١٦١-	١٥٣١	١٦٩٢	١٨٩٥	١٩٣٧	٢٠٢٩
بولفا	١٩-	١٦٥-	٧٢٦	٨٩١	٧٤٩	٨١٨	٩٢٢
بارنو	٦-	١١٥-	١٩٦٤	٢٠٧٩	٢٢٩١	٢٤٦٢	٢٤٧٧
رابلا	٧	٥٤	٨٥٨	٨٠٤	٨٠٣	٧٧٢	٨٣٩
ساره	٢٥	٩٠	٤٥١	٣٦١	٥٠٣	٥٢٢	٤٩٥
تارتو	٧	٢٦٧	٤٠٠٢	٣٧٣٥	٣٧٦٠	٤٢٦٢	٤٩٣٧
فالغا	صفر	٢-	٧٤٨	٧٥٠	٧١٤	٨٩٣	١٠٨٠
فيلياندي	٤	٢٩	٧٦٥	٧٣٦	٧٥٧	٩٥٤	١٠٢٣
فورو	١٨-	١٧١-	٧٦٦	٩٣٧	٩٠٠	٩١١	١٠٣١
إستونيا	٥-	١٨٤٤-	٣٧٧٨٧	٣٧٦٣١	٤٠٨١٦	٤٢٥٦٧	٤٧٣٤٠

وزارة العدل الإستونية، www.kriminaalpolitika.ee

١٠٧ - الجرائم مُصنَّفة حسب فصول قانون العقوبات، مع مقارنتها بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

فصول قانون العقوبات	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيير العددي	التغيير بالنسبة المئوية
الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والأمن الدولي	٢	٢	٢	صفر
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	٦٩٥٦	٦٧٦٧	١٨٩-	٣-
الجرائم المرتكبة ضد الحقوق السياسية والمدنية	١٢٧	١٥١	٢٤	١٩
الجرائم المرتكبة ضد الأسرة والثقصر	٣٥٢	٣٣١	٢١-	٦-
الجرائم المرتكبة ضد الصحة العامة	١٠٤٥	١٢٢٢	١٧٧	١٧
الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات	٢١٣٢١	٢٠١٧٩	١١٤٢-	٥-

التغيير العددي	التغيير بالنسبة المئوية	٢٠١٤	٢٠١٣	فصول قانون العقوبات
١٧-	٤٦-	٢٠	٣٧	الجرائم المرتكبة ضد الملكية الفكرية
٧	٥٤	٢٠	١٣	الجرائم المرتكبة ضد الدولة
٥١١-	١٨-	٢ ٢٨٨	٢ ٧٩٩	الجرائم المرتكبة ضد السلم العام
٨	٣	٣٢٠	٣١٢	الجرائم المتصلة بالوظيفة
١٧-	٣-	٤٧٠	٤٨٧	الجرائم المرتكبة ضد إقامة العدل
٣٢٧	٢٢	١ ٨٣٢	١ ٥٠٥	الجرائم المرتكبة ضد الأوقاف العامة
٨	٢٩	٣٦	٢٨	الجرائم المرتكبة ضد البيئة
٩٥-	١٤-	٦٠٦	٧٠١	الجرائم الاقتصادية
٤٤-	١٨-	٢٠٥	٢٤٩	الجرائم الخطرة على الجمهور
٣٥٧-	١٠-	٣ ٣٢٧	٣ ٦٨٤	مخالفات المرور
٢-	١٥-	١١	١٣	الجرائم المتصلة بالخدمة في قوات الدفاع

وزارة العدل الإستونية، www.kriminaalpoliitika.ee.

١٠٨ - القُصْر والجريمة

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
	١ ٣٧٢	١ ٤٨٦	١ ٦١٠	١ ٦٥٣	الجناة القُصْر
	٢٨٩	٣٠١	٣٠٤	٢٩٠	عدد الجناة لكل ١٠ ٠٠٠ من الأقران
١ ٣٤٢	١ ٦٤٤	١ ٨٠٧	١ ٨٥٤	١ ٧٨٨	الجرائم التي ارتكبتها قُصْر

وزارة العدل الإستونية، www.kriminaalpoliitika.ee.

مقارنة عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

التغيير العددي	التغيير بالنسبة المئوية	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	الجرائم التي ارتكبتها جناة قُصْر
١١٧-	٢١-	٤٤٢	٥٥٩	٦٢٩	٦٧٩	السرقه
١٢٧-	٢٢-	٤٦٣	٥٩٠	٥٧٤	٥٦٣	الإيذاء البدني
١٠-	١٦-	٥٤	٦٤	٧٧	٧٦	استخدام أشياء دون ترخيص ^(١)
٥-	١٨-	٣٣	٢٨	٤٤	٧٢	السطو
٧	٣٠	٢٣	٣٢	٣٦	٣٦	الاختلاس

(١) في عام ٢٠١٤، كان ٦٣ في المائة من هذه الحالات يتعلق بالاستعمال غير المأذون به لمركبة آلية، بينما كانت هذه النسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

مقارنة عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤						الجرائم التي ارتكبتها مُنْجاة مُصنَّرة
التغير العددي	التغير بالنسبة المئوية	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٨٢-	١٤-	٣	١٧	٤٠	٥٠	الغش
صفر	صفر	٢٧	٢٧	٢٦	١١	الجرائم المتصلة بالمخدرات
٢٧	٣	١٤	١١	١٩	٢١	قيادة مركبة آلية أو مركبة أراض وعرة أو ترام، في حالة سُكْر

وزارة العدل الإستونية، www.kriminaalpoliitika.ee.

١١- الحكم الذاتي المحلي

١٠٩- جميع الشؤون المحلية تقررها وتديرها سلطات محلية تضطلع بواجباتها على نحو مستقل وفقاً للقانون. ولا يجوز فرض التزامات على السلطة المحلية إلا طبقاً للقانون أو بالاتفاق معها. والاعتمادات اللازمة لتغطية النفقات المتصلة بما يُفرض بحكم القانون على السلطة المحلية من واجبات الحكومة الوطنية يجب أن تُوفَّر من الميزانية الوطنية.

١١٠- وكيانات الحكم الذاتي المحلي هي البلديات الريفية والمدن. وإستونيا مقسمة إقليمياً إلى مقاطعات وبلديات ريفية ومدن. ونظام الحكم الذاتي المحلي في إستونيا نظام ذو طبقة واحدة منذ عام ١٩٩٣، حيث تشكل البلديات الريفية والمدن المستوى المحلي للإدارة العامة الإستونية. وجميع الحكومات المحلية تعمل في إطار المقاطعة. وتختلف أحجام الحكومات المحلية اختلافاً كبيراً. والبلدية الكبرى هي العاصمة تالين. وثلاث وحدات الحكم المحلي يقل عدد السكان المقيمين في أي منها عن ٣٠٠٠ نسمة. ويجوز تشكيل كيانات أخرى لإقامة الحكم الذاتي المحلي وفقاً للقانون وطبقاً لإجراء منصوص عليه في القانون بهذا الشأن. وتفصل هيئات الحكم الذاتي المحلي في الشؤون المحلية وتديرها وتؤدي عملها على نحو مستقل طبقاً للقانون (المادة ١٥٤ من الدستور).

١١١- والهيئة التمثيلية للسلطة المحلية هي مجلسها الذي يُنتخب انتخاباً حرّاً لفترة مدتها أربع سنوات. ويمكن أن تقل مدة ولاية مجلس ما عن ذلك بموجب القانون بسبب حدوث اندماج أو تقسيم للسلطات المحلية أو بسبب عجز المجلس عن العمل. وتجري انتخابات مجالس السلطات المحلية وفقاً لقانون انتخاب مجالس الحكم المحلي، المتاح نصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/516032015001/consolide>، وهي عامة وموحدة ومباشرة. والتصويت في هذه الانتخابات سري. وفي انتخابات مجالس السلطات المحلية، يتمتع بالحق في التصويت، طبقاً للشروط التي يحددها القانون، الأشخاص الذين يقيمون بصفة دائمة في إقليم السلطة المحلية وبلغ سنهم ستة عشر عاماً. ونصُّ قانون تنظيم الحكم المحلي متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/520012015015/consolide/current>.

١١٢- ووفقاً لقانون تنظيم الحكم المحلي والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، يُعرَّف الحكم الذاتي المحلي بأنه حق هيئات السلطة المشكَّلة ديمقراطياً واختصاصها وواجبها الذي يخوَّل لها أن تتولى بصفة مستقلة تنظيم وإدارة الشؤون المحلية طبقاً للقانون وبناءً على الاحتياجات والمصالح

المشروعة للمقيمين في البلدية الريفية أو المدينة ذات الصلة، والنظر في أمور التنمية التي تخص تلك البلدية الريفية أو المدينة.

١١٣- ولا يجوز فرض الواجبات على مستوى الحكومة المحلية إلا طبقاً للقانون أو بالاتفاق مع الحكومة المحلية. والنفقات المتصلة بما يُفرض بحكم القانون على الحكومة المحلية من واجبات الدولة يجب أن تُموَّل من ميزانية الدولة. والبلديات الريفية والمدن متساوية من حيث مركزها القانوني. ويحق لوحدة السلطة المحلية أن تشكل في إقليمها أقساماً للبلدية الريفية أو أقساماً للمدينة تطبيقاً للامركزية السلطة؛ وينظم الإجراءات المتعلقة بذلك قانون تنظيم الحكم المحلي.

١١٤- ويحق للبلديات أن تشكل رابطات طوعية على مستوى المقاطعة أو الدولة ويحق لأي منها أن تكون عضواً فيها. وحكام المقاطعة يمثل مصالح الحكومة على مستوى المقاطعة.

١١٥- ويهدف الحوار الدائر في إستونيا بشأن إصلاح الحكم المحلي إلى إيجاد حكومات محلية قادرة على توفير الخدمات العامة للسكان بمستوى أفضل، والوفاء بالتزاماتها القانونية، وكفالة تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية.

١٢- النظام الانتخابي

١١٦- تُجرى الانتخابات وفقاً لقانون انتخاب البرلمان (*Riigikogu*)، وقانون انتخابات الحكم المحلي، وقانون انتخاب البرلمان الأوروبي، وقانون الاستفتاء، وقانون انتخاب رئيس الجمهورية.

١١٧- وينص قانون انتخاب البرلمان، المتاح نصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/514112013015/consolide/current>، على وجود اثنتي عشرة دائرة انتخابية متعددة الولايات. وتُشكَّل دوائر دائمة للتصويت في إقليم الدائرة الانتخابية. ويُعقد التصويت في نفس دوائر التصويت فيما يتعلق بانتخابات البرلمان (*Riigikogu*)، وانتخابات مجالس الحكم المحلي، وانتخابات البرلمان الأوروبي، والاستفتاءات، ما لم تقرر حكومة البلدية الريفية أو حكومة المدينة خلاف ذلك وتُعدَّل اللائحة التنظيمية ذات الصلة.

١١٨- وتتولى تنظيم الانتخابات اللجان الانتخابية: اللجنة الانتخابية الوطنية، واللجان الانتخابية للمقاطعات، ولجان دوائر التصويت، ولجنة التصويت الإلكتروني. وتمتد فترة ولاية اللجنة الانتخابية الوطنية أربع سنوات. وتمتد فترة ولاية كل من اللجان الانتخابية للمقاطعات واللجنتين الانتخابيتين لمدينتي تالين وتارتو ولجنة التصويت الإلكتروني أربع سنوات أيضاً. وتُشكَّل لجان دوائر التصويت قبل انتخابات البرلمان العادية والاستثنائية. وتدوم ولاية لجنة دائرة التصويت إلى أن يتم تعيين العضوية الجديدة للجنة.

١١٩- ويُشترط للعضوية في لجنة انتخابية أن يكون الشخص متمتعاً بالحقوق في التصويت وفقاً لقانون انتخاب البرلمان وألا تكون صلاحيته بصفته عضواً في لجنة انتخابية ما قد أُهيت في غضون السنوات الخمس السابقة بموجب قرار للجنة الانتخابية الوطنية. وإجادة اللغة الإستونية شرط ضروري أيضاً. ولا يجوز أن يكون الشخص عضواً في أكثر من لجنة انتخابية واحدة.

١٢٠- ويتمتع عضو اللجنة الانتخابية بالاستقلال في أداء واجبات عضويته. ويؤدي عضو اللجنة الانتخابية عمله طبقاً للقانون ولتوجيهات اللجنة الانتخابية الأعلى درجة. ويُحظر على عضو اللجنة الانتخابية أن يسعى في جلب التأييد أو المعارضة لأحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين.

١٢١- وتضم اللجنة الانتخابية الوطنية، التي يوجد موقعها الشبكي في العنوان التالي: www.vvk.ee، الأعضاء التاليين: أحد قضاة المحاكم الابتدائية يعينه رئيس المحكمة العليا؛ أحد قضاة محاكم الاستئناف يعينه رئيس المحكمة العليا؛ أحد مستشاري مستشار العدالة يعينه مستشار العدالة؛ أحد مسؤولي مكتب مراجعة حسابات الدولة يعينه المراجع العام للحسابات؛ أحد المدعين العامين يعينه رئيس مكتب الادعاء العام؛ أحد مسؤولي مستشارية البرلمان يعينه الأمين العام للبرلمان؛ أحد مسؤولي مستشارية الدولة يعينه وزير الدولة.

١٢٢- ويحق لكل شخص أن يراقب الانتخابات. ولا يلزم لذلك تسجيل ولا اعتماداً، كما أن اللجنة الانتخابية الوطنية لا تُصدر شهادات للمراقبين. وليس على المراقب إلا أن يُعرّف نفسه للجنة الانتخابية قبل أن يبدأ المراقبة. وجميع إجراءات اللجان الانتخابية واجتماعاتها علنية؛ والقيد الوحيد في هذا الصدد هو أن الاطلاع على قائمة المصوّتين ليس حقاً من حقوق المراقب.

ثانياً- الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٢٣- لا يجوز أن تنضم الدولة إلى معاهدات دولية تكون متعارضة مع الدستور. ونظراً إلى أن النظام القانوني لإستونيا نظام أحادي، فإن أحكام الصكوك الدولية تصبح بمجرد التصديق عليها أحكاماً ملزمة في النظام القانوني الداخلي. وحين يوجد تعارض بين معاهدة دولية صدّق عليها البرلمان (*Riigikogu*) وبعض قوانين إستونيا أو تشريعاتها الأخرى، يكون النفاذ لأحكام المعاهدة الدولية. وإستونيا طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مما يدل دلالة واضحة على تفهم إستونيا لعالمية حقوق الإنسان وعلى التزامها بهذه القضية. كذلك فإن إستونيا تعتبر مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني الإستوني.

١٢٤- وإستونيا عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤. وقد عملت إستونيا بنشاط على إبقاء أولوياتها في مجال حقوق الإنسان قيد الاهتمام لدى صوغ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وشاركت في تحمل الأعباء المتقاسمة على صعيد الاتحاد الأوروبي خلال المفاوضات بشأن تلك المواضيع مع البلدان الأخرى في إطار الأمم المتحدة. وقد عرّف الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان بأنها جانب مهم من جوانب سياسته الخارجية، وساندت إستونيا الاتحاد الأوروبي في سياق إنجازه لأهداف مهمة في ميدان حقوق الإنسان.

١٢٥- وإستونيا طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتعديلات كمبالا التي أُجريت له، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجميع البروتوكولات الملحق بها، وعدة صكوك مهمة أخرى.

١٢٦- ولم تقدم إستونيا أي تحفظات على صكوك حقوق الإنسان الرئيسية المشار إليها أعلاه.

١٢٧- واعترفت إستونيا بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية.

١٢٨- وقبلت إستونيا إجراءات الشكاوى الفردية في إطار البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وفي إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة ١٤)؛ وفي إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٩- وقبلت إستونيا الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب (المادة ٢٠) وفي إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادتان ٦ و٧).

١٣٠- وإستونيا طرف في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأيضاً في بروتوكولها الاختياري بصيغته المعدلة بالبروتوكول رقم ١١؛ والبروتوكول رقم ٤ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي يضمن حقوقاً وحريات معينة غير الحقوق والحريات المدرجة بالفعل في الاتفاقية وفي بروتوكولها الاختياري الأول؛ والبروتوكول رقم ٦ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بشأن إلغاء عقوبة الإعدام؛ والبروتوكول رقم ٧ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصيغته المعدلة بالبروتوكول رقم ١١؛ والبروتوكول رقم ١٣ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف؛ والبروتوكول رقم ١٥ المعدل لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد وقّعت إستونيا على البروتوكولين رقمي ١٢ و١٦ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٣١- وفي عام ١٩٩٦، أبدت إستونيا تحفظها وفقاً للمادة ٦٤ [أصبحت المادة ٥٧ منذ بدء نفاذ البروتوكول رقم ١١] من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أصبح هذا التحفظ غير ذي موضوع حالياً لأن التعديلات المطروحة عندئذ والوارد وصفها في التحفظ أصبحت نافذة منذ فترة طويلة.

١٣٢- وفي ١ حزيران/يونيه عام ٢٠١٥، أصبحت إستونيا طرفاً في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. وأصدرت إستونيا الإعلان المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٣١ من الاتفاقية، ومن ثم لا ينطبق عليها أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير تشريعية وغيرها لإثبات الولاية القضائية على أي جريمة يثبت وقوعها وفقاً لهذه الاتفاقية، حين يرتكب هذه الجريمة فرد من مواطنيها أو شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليمها، إذا كانت الجريمة مستوجبة للعقاب بموجب القانون الجنائي في موقع ارتكابها أو إذا ارتكبت خارج نطاق الولاية القضائية الإقليمية لأي دولة؛ أو حين تُرتكب ضد أحد من مواطنيها.

١٣٣- وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقّعت إستونيا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول).

١٣٤- وتعكف إستونيا أيضاً على اتخاذ الخطوات المؤدية إلى أن تصبح طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري وفي اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١٣٥- حقوق الإنسان مشمولة بالحماية بموجب الدستور وتشريعات محددة في مجالات معينة. وجميع السلطات العامة، سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية، مُلزَمة بحماية حقوق الإنسان (المادة ١٤ من الدستور).

١٣٦- ويكرس الدستور ما يقارب نسبة الربع من أحكامه لحقوق الإنسان، حيث تصف ٤٨ مادة من مواده وصفاً دقيقاً حقوق الإنسان بشتى أنواعها على أرفع مستوى من مستويات التشريع الوطني. وبذا أصبحت حقوق الإنسان على درجة عليا من الأهمية. وتتسم المفاهيم المستعملة في الدستور بأنها عامة ومنفتحة على نحو ييسر إعمالها. ويجري إعمال حقوق الإنسان بواسطة قوانين ولوائح تنظيمية. وفي حين أن القوانين تُعتمد عادةً بالأغلبية البسيطة للأصوات في البرلمان (*Riigikogu*)، فإن القوانين التالية لا يمكن إقرارها أو تعديلها إلا بأغلبية أصوات أعضاء البرلمان: قانون الجنسية؛ وقانون انتخاب البرلمان؛ وقانون انتخاب رئيس الجمهورية؛ وقانون انتخاب مجالس السلطات المحلية؛ وقانون الاستفتاء؛ وقانون النظام الداخلي للبرلمان، وقانون الإجراءات المستديمة للبرلمان؛ وقانون مرتب رئيس الجمهورية ومرتبات أعضاء البرلمان؛ وقانون حكومة الجمهورية؛ وقانون إقامة الدعوى القضائية ضد رئيس الجمهورية وضد أعضاء حكومة الجمهورية؛ وقانون الاستقلال الثقافي للأقليات القومية؛ وقانون الميزانية الوطنية؛ وقانون مصرف إستونيا؛ وقانون مكتب مراجعة الحسابات الوطنية؛ وقانون المحاكم والقوانين المنظمة لإجراءات

المحاكم؛ والقوانين المتصلة بالاقتراض الخارجي والداخلي وبالالتزامات المالية للدولة؛ وقانون حالة الطوارئ؛ وقانون الدفاع الوطني في وقت السلم، وقانون الدفاع الوطني في وقت الحرب. وجميع القوانين السالفة الذكر لها صلة بحقوق الإنسان، ولذا تحظى بمزيد من الاهتمام وتخضع لقدر أكبر من التدقيق.

١٣٧- ويحق للبرلمان أن يطرح للاستفتاء أي مشروع قانون أو غيره من المسائل ذات الأهمية على المستوى الوطني. ويصدر قرار الشعب بأغلبية الأصوات المدلى بها في الاستفتاء. والقانون الذي يُوافق عليه عن طريق الاستفتاء يبادر رئيس الجمهورية إلى إصداره على وجه السرعة. والقرار المنبثق من الاستفتاء مُلزم لجميع الهيئات العامة. وإذا لم يحصل مشروع قانون طُرح للاستفتاء على أغلبية الأصوات المدلى بها، يدعو رئيس الجمهورية إلى انتخابات استثنائية للبرلمان. ولا يجوز أن تُطرح للاستفتاء أي مسائل تتعلق بالميزانية، أو الضرائب، أو الالتزامات المالية للحكومة الوطنية، أو التصديق على المعاهدات الدولية أو فسخها، أو إعلان حالة الطوارئ أو إنهائها، أو الدفاع الوطني. ودرج البرلمان أيضاً على اتباع ممارسة جيدة هي ألا تُطرح للاستفتاء مسائل حقوق الأقليات على الرغم من أن هذه الممارسة ليست قانوناً مُدوَّناً.

١٣٨- ويقوم بإصدار القوانين رئيس الجمهورية. ويجوز للرئيس أن يرفض إصدار قانون أقره البرلمان، وأن يعيده إلى البرلمان، في غضون أربعة عشر يوماً من تسلّمه، مرفقاً به قراره المشفوع بأسبابه، كي يُطرح للمناقشة والبت فيه من جديد. وإذا أقر البرلمان، مرة ثانية ودون إجراء تعديل، قانوناً أعيد إليه من رئيس الجمهورية، فإن الرئيس إما أن يُصدر القانون وإما أن يتقدم بالأمر إلى المحكمة العليا طلباً لإعلان عدم الدستورية فيما يتعلق بالقانون. فإذا أعلنت المحكمة العليا أن القانون متسق مع الدستور، يقوم الرئيس بإصدار القانون.

١٣٩- أما اللوائح التنظيمية فتعتمدها حكومة جمهورية إستونيا ووزراء الحكومة. ويجب في جميع الحالات أن يكون منصوصاً على وجود اللائحة التنظيمية في قانون ما. ويجب في عملية الصياغة والتشاور أن تكون مشاريع القوانين مصحوبة بمشاريع اللوائح التنظيمية ذات الصلة لدي إرسالها إلى وزارات الحكومة لمراجعتها، ولدي إرسالها فيما بعد إلى البرلمان.

١٤٠- وينص قانون الإجراءات المدنية على القواعد المتعلقة بإقامة العدل في مجال المسائل المدنية. والمسألة المدنية هي القضية التي تنشأ من علاقة ما في إطار القانون الخاص. ومقصد الإجراءات المدنية هو ضمان أن تفصل المحاكم في المسائل المدنية بعدالة وفي غضون فترة زمنية معقولة وبأقل تكلفة ممكنة. ونصُّ قانون الإجراءات المدنية متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/505022015002/consolide/current>.

١٤١- وينص قانون الإجراءات الجنائية على القواعد المتعلقة بالإجراءات السابقة للمحاكمة وإجراءات المحاكم بشأن الجرائم الجنائية وإجراءات إنفاذ القرارات الصادرة في المسائل الجنائية. وينص القانون أيضاً على الأسس والإجراءات المتعلقة بتنفيذ أنشطة المراقبة. ونصُّ قانون الإجراءات الجنائية متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/520012015017/consolide/current>.

١٤٢ - وينص قانون إجراءات المحاكم الإدارية على القواعد الإجرائية التي تحكم عملية الفصل في المسائل الإدارية، التي تنظر فيها المحاكم الإدارية. ويعيّن القانون اختصاص المحاكم الإدارية، وإجراءات اللجوء إلى المحاكم الإدارية، وإجراءات الفصل في المسائل المنظورة في تلك المحاكم، ما لم يكن هذا منصوصاً على تنظيمه في قوانين أخرى أو في معاهدات دولية واجبة التطبيق على نحو مباشر أو في قواعد قانون الاتحاد الأوروبي. والمقصد الرئيسي للإجراءات المعمول بها في المحاكم الإدارية هو حماية حقوق الأفراد من الأفعال غير القانونية المرتكبة في سياق ممارسة السلطة التنفيذية. ونصّ قانون إجراءات المحاكم الإدارية متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/509022015001/consolide/current>

١٤٣ - وقانون الإجراءات الإدارية يجب أن يكفل حماية حقوق الأشخاص عن طريق إيجاد إجراءات موحدة تتيح مشاركة الأشخاص وتتيح ممارسة الرقابة القضائية. وتُعرّف الإجراءات الإدارية بأنها الأنشطة التي تزاوها سلطة إدارية بناءً على ما تُصدره من لوائح تنظيمية أو صكوك إدارية، أو ما تتخذه من تدابير، أو ما تبرمه من عقود في إطار القانون العام. ولأغراض هذا القانون، لا تدخل ضمن الإجراءات الإدارية الإجراءات المتعلقة بإضفاء الحماية القانونية على الأشياء المشمولة بالملكية الصناعية، والمشتريات العامة والفصل في الطعون لأغراض قانون المشتريات العامة، وإجراءات الجُرح، والتحقيقات السابقة للمحاكمة بشأن الجرائم. ونصّ قانون الإجراءات الإدارية متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/530102013037/consolide>

١٤٤ - وإضافةً إلى مستشار العدالة، الوارد بيانه سالفاً، أُسندت إلى مفوض شؤون المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة (<http://www.vordoigusvolinik.ee/?lang=en>) ولايةٌ تحوّل له الرقابة على أعمال حقوق الإنسان في إستونيا. ومفوض شؤون المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة هو خبير مستقل ومحايد يعمل على نحو مستقل، ويرصد مدى الامتثال لمتطلبات قانون المساواة بين الجنسين، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/530102013038/consolide>، وقانون المساواة في المعاملة، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/530102013066/consolide>. وإضافةً إلى رصد مدى الامتثال لمتطلبات قانون المساواة بين الجنسين وقانون المساواة في المعاملة، يقوم المفوض بقبول الطلبات المقدمة من الأشخاص والإفادة بالرأي بشأن حالات التمييز المحتمل؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى الأشخاص لدى تقدمهم بشكاوى التمييز؛ وتحليل التأثير الناجم عن الصكوك القانونية على حالة المرأة وحالة الرجل وكذلك على حالة الأقليات في المجتمع؛ وتقديم المقترحات إلى حكومة الجمهورية والوكالات الحكومية والحكومات المحلية ووكالاتها بصدد إجراء تعديلات للتشريعات؛ وتقديم المشورة والمعلومات إلى حكومة الجمهورية والوكالات الحكومية ووكالات الحكومات المحلية بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ قانون المساواة بين الجنسين وقانون المساواة في المعاملة؛ واتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة؛ ويقوم أيضاً بنشر تقارير عن أعمال مبدأ المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة.

١٤٥ - أما نقابة المحامين الإستونية، www.advokatuur.ee، فهي رابطة مهنية متمتعة بالحكومة الذاتية تعمل على تنظيم توفير الخدمة القانونية للصالح الخاص والصالح العام، وتدافع عن الحقوق المهنية للمحامين. وتقوم نقابة المحامين الإستونية بمساعدة أعضاء النقابة في أنشطتهم المهنية، وممارسة المراقبة، وتحرص على استمرار التقاليد التي يتحلى بها المحامون الإستونيون. وتقوم نقابة المحامين أيضاً بتنظيم التدريب المهني أثناء الخدمة للمحامين، وتنظيم العلاقات مع المنظمات المهنية الأخرى، والمشاركة في عملية الصياغة التشريعية. ونقابة المحامين الإستونية عضو في رابطة المحامين الدولية منذ عام ١٩٩٢، وأصبحت منذ أيار/مايو ٢٠٠٤ عضواً كامل العضوية في هيئة تُوحّد ما بين نقابات المحامين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (مجلس نقابات المحامين الأوروبية). ويشمل أعضاء نقابة المحامين المحامين المُخلفين، والمساعدين الأقدم للمحامين المُخلفين، ومساعدي المحامين المُخلفين. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بلغ مجموع أعضاء نقابة المحامين الإستونية ٩٦٥ عضواً: ٦١٤ محامياً مُخلفاً، و ١٠٥ من المساعدين الأقدم للمحامين المُخلفين، و ٢٣٥ من مساعدي المحامين المُخلفين، و ١١ عضواً منتسباً.

١٤٦ - وقد اعتمد قانون المعونة القانونية الحكومية، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/527012015015/consolide>، لكفالة أن تتوافر لجميع الأشخاص بالقدر الكافي وفي التوقيت المناسب خدمات قانونية قديرة وموثوقة. وتشمل أنواع المعونة القانونية الحكومية ما يلي: نُدب الدفاع في الدعاوى الجنائية؛ وتمثيل الشخص في إجراءات ما قبل المحاكمة في القضايا الجنائية وفي المحكمة؛ والدفاع عن الشخص في الإجراءات غير القضائية في قضايا الجنح وفي المحكمة؛ وتمثيل الشخص في إجراءات ما قبل التقاضي في القضايا المدنية وفي المحكمة؛ وتمثيل الشخص في إجراءات المحاكم الإدارية؛ وتمثيل الشخص في الإجراءات الإدارية؛ وتمثيل الشخص في إجراءات الإنفاذ؛ وتمثيل الشخص في إجراءات المراجعة القضائية؛ وإعداد الوثائق القانونية؛ وغير ذلك من أشكال تقديم المشورة القانونية أو التمثيل القانوني للأشخاص. وتقدّم المعونة القانونية الحكومية بواسطة محام طبقاً لقانون نقابة المحامين، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/510072014006/consolide>، مع مراعاة المواصفات المنصوص عليها في هذا القانون. ويتعين على إدارة أي مكتب قانوني أن تكفل تقديم شروح للأشخاص المحتاجين للمعونة القانونية الحكومية، بشأن مسوغات وإجراءات الحصول على المعونة القانونية الحكومية المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك خلال ساعات عمل المكتب القانوني ومجاناً.

١٤٧ - وكاتب العدل هو شخص ذو وظيفة رسمية في إطار القانون العام، وهو مسؤول مستقل عهدت إليه الدولة بمهمة كفالة أمن العلاقات القانونية ومنع المنازعات القانونية. والأنشطة المهنية لكاتب العدل مقسمة إلى تأدية أعمال عدلية وتقديم خدمات عدلية. وينفذ كاتب العدل مهام وظيفته بوصفها مهنة حرة وباسمه الشخصي وعلى مسؤوليته. ولا يجوز أن يكون كاتب العدل منشأة أو موظفاً في الدولة. ويجب أن يكون كاتب العدل نزيهاً وموثوقاً به فيما يزاوله من أنشطة مهنية. ويجب على كاتب العدل أن يراقب اليمين الرسمي الذي أداه، وأن

يتحلى بالكرامة أيضاً في تصرفاته خارج نطاق أنشطته المهنية. ويؤدي كاتب العدل الأعمال العدلية بناءً على طلب الأشخاص طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون. ويثبت كاتب العدل صحة الوثائق بمذكرة في هامشها بصرف النظر عن مجال عمله، ولكن ليس الوثائق التي يكون قد أثبت صحتها أو تثبتت منها بنفسه. وغرفة كتبة العدل، www.notar.ee، هي شخص اعتباري في إطار القانون العام، وقد أسست بناءً على قانون كتبة العدل بهدف تجميع كتبة العدل معاً. وجميع كتبة العدل الذين عُيِّنوا في هذه الوظيفة أعضاء في غرفة كتبة العدل. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ عدد كتبة العدل العاملين ٩٢ كاتباً، وبلغ عدد المرشحين لهذه الوظيفة ستة مرشحين.

١٤٨ - والغرفة الإستونية لوكلاء الإنفاذ ووكلاء حالات الإفلاس، www.kpkoda.ee، هي شخص اعتباري في إطار القانون العام. وأعضاء هذه الغرفة هم جميع من لهم الحق في التصرف بصفة وكلاء للإنفاذ ووكلاء لحالات الإفلاس. ويرد تعريف مهام الغرفة ومركزها في قانون وكلاء الإنفاذ، المتاح نصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/518062014002/consolide/current>.

جيم - الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١ - السلطة التشريعية

١٤٩ - يجوز لأعضاء البرلمان (*Riigikogu*) أن يُشكّلوا فصائل برلمانية. ويمكن أن يُشكّل الفصيل البرلماني خمسة على الأقل من أعضاء البرلمان تم انتخابهم من قائمة واحدة من قوائم المرشحين، ويجب ألا تقل عضويته عن ذلك. ولا يمكن لأعضاء البرلمان المنتخبين من قائمة واحدة من قوائم المرشحين أن يُشكّلوا أكثر من فصيل واحد. والفصائل البرلمانية هي مجموعات يُنجز عن طريقها جزء كبير من أعمال البرلمان. ففي داخل الفصائل ينعقد الاتفاق على القرارات السياسية؛ وهذه القرارات تشكل الأساس الذي ينطلق منه العضو في التعبير عن الرأي في اللجان أو في جلسات البرلمان بكامل هيئته أو على الصعيد العام. والفصائل البرلمانية، مثلها مثل أعضاء البرلمان واللجان، لها الحق في أن تطرح مشاريع تشريعات. وهذا يكفل لفصائل المعارضة فرصة إعداد مشاريع تشريعات من عندها وفرصة الدفاع عنها في البرلمان.

١٥٠ - وتوجد للبرلمان، وفقاً للقانون، ١١ لجنة دائمة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً إنشاء لجان مصغرة لمواضيع معينة أو لجان للتحقيق أو لجان مكرسة لمشاكل معينة (على سبيل المثال، اللجنة المصغرة لمراقبة سلطات الأمن). وينتمي عضو البرلمان إلى لجنة دائمة واحدة، ويجوز، بناءً على قرار الفصيل البرلماني ذي الصلة، أن يكون أيضاً نائباً لعضو في لجنة دائمة أخرى. ويتولى إدارة أعمال اللجنة رئيس اللجنة، أو نائب الرئيس عند غياب الرئيس. وتكون اللجنة مخولة إصدار القرارات إذا كان ثلث أعضاء اللجنة على الأقل حاضرين في جلساتها العادية. وتتخذ اللجنة القرارات بأغلبية الأصوات. ووفقاً للدستور، للجان الحق في اقتراح القوانين.

والمهمة الرئيسية للجان الدائمة هي العمل على مشاريع الصكوك القانونية التي يعالجها البرلمان. ويقوم مكتب البرلمان بإرسال جميع مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان إلى لجنة دائمة تصبح عندئذ لجنة رئيسية. وتتفحص اللجنة الرئيسية التغييرات والتعديلات المقترحة وتظل مسؤولة عن مشروع القانون إلى أن يتخذ البرلمان القرار النهائي بشأنه. وتدرس اللجنة بمزيد من التفصيل مجال الحياة الذي يتعلق به مشروع القانون، وتحاول أن تتحقق مما إن كانت جميع المسائل قد عولجت معالجة كافية، وأن تجد حلولاً للمشاكل إن وجدت. وبما أن جميع الفصائل البرلمانية ممثلة في المعتاد في كل لجنة من اللجان، فإن بإمكان أعضاء البرلمان أن يحصلوا على المعلومات وأن تتوافر لديهم إمكانية تنسيق وجهات نظرهم عن طريق العضو التابع لفصيلهم. واللجان الأشد أهمية فيما يخص حقوق الإنسان هي اللجنة الدستورية ولجنة الشؤون القانونية ولجنة الشؤون الاجتماعية.

١٥١- وتتخذ اللجنة الدستورية صفة اللجنة الرئيسية أثناء التصريف التشريعي لمشاريع الصكوك الرامية إلى تعديل الدستور، ومشاريع القوانين المتصلة بتنظيم أنشطة البرلمان ورئيس الجمهورية وحكومة الجمهورية والمحاكم ومستشار العدالة ومكتب مراجعة حسابات الدولة، وتنظيم الحكومات المحلية وغيره من مسائل التسيير الإداري، والخدمة العامة، والإجراءات الإدارية، وتبعات الدولة، وأسس منح الجنسية الإستونية، والمركز القانوني للأجانب، والمركز القانوني لمواطني الاتحاد الأوروبي، وانتخابات البرلمان ورئيس الجمهورية والبرلمان الأوروبي ومجالس الحكم المحلي، وغير ذلك من مسائل القانون العام والقانون الإداري المتصلة بالنظام الدستوري لإستونيا.

١٥٢- ولجنة الشؤون القانونية هي إحدى اللجان الدائمة للبرلمان، وهي اللجنة الرئيسية في مجال التصريف التشريعي لمشاريع القوانين المعنية بإصلاح القانون الخاص والقانون الجنائي والأمن الداخلي. وتتولى لجنة الشؤون القانونية أيضاً التصريف التشريعي للصكوك التي تنظم المرافق المتخصصة في ميدان الخدمة العامة (مرفق الشرطة، ومرفق حرس الحدود، ومرفق الإنقاذ، ومرفق الادعاء العام). وتدخل في نطاق عمل لجنة الشؤون القانونية أيضاً مشاريع التشريعات المتعلقة بأنشطة المحامين وكتابة العدل والمترجمين المحلفين ووكلاء الإنفاذ ووكلاء حالات الإفلاس، وكذلك مشاريع القوانين المتعلقة بالتصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية. وطبقاً لقرار البرلمان، تصوغ اللجنة رأياً بشأن مشاريع تشريعات الاتحاد الأوروبي وتُحيل بيان موقفها إلى لجنة شؤون الاتحاد الأوروبي. وتمارس لجنة الشؤون القانونية الرقابة أيضاً على السلطة التنفيذية في مجال النشاط الذي تختص به.

١٥٣- وتتولى لجنة الشؤون الاجتماعية في البرلمان إعداد مشاريع التشريعات للمداولة في جلسات البرلمان بكامل هيئته. وتندرج في نطاق اختصاص لجنة الشؤون الاجتماعية مشاريع القوانين المتعلقة بعلاقات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية.

١٥٤- ولأعضاء البرلمان حرية تشكيل رابطات واتحادات للنواب. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يوجد من ذلك مثلاً فريق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وفريق تدعيم المساواة في المعاملة، وفريق حقوق الإنسان.

١٥٥ - وتتولى لجنة الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية، www.erjk.ee، التحقق من مدى التزام الأحزاب السياسية والائتلافات الانتخابية وفردى المرشحين بالمتطلبات المنصوص عليها في قانون الأحزاب السياسية، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/523122014002/consolide/current>. وتُسدي لجنة الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية المشورة إلى الأحزاب السياسية بشأن المسائل المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية. وتقدم اللجنة إلى أي حزب سياسي، بناءً على طلبه، مقترحات لتذليل الصعوبات الاقتصادية واستعادة السيولة وتحسين الملاءة المالية وكفالة الإدارة المستدامة للحزب السياسي. ولكي تؤدي لجنة الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية المهام المنوطة بها، يحق لها أن تأمر بإجراء مراجعة خاصة لحسابات أي حزب سياسي أو ائتلاف انتخابي أو مرشح فرد. وعندئذ تعين لجنة الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية مراجعاً للحسابات عن طريق إجراء قرعة بين مراجعي الحسابات المعتمدين المقيدين في سجل مراجعي الحسابات. ويجب إبلاغ اسم مراجع الحسابات وسبب استقدمه إلى الطرف المقصود بهذا الإجراء قبل استقدام مراجع الحسابات، ما لم يكن الأمر بحاجة إلى التدارك على وجه الاستعجال أو ما لم يُحتمل أن يحول هذا الإخطار دون تحقيق الغرض من المراجعة. وتُعطى النفقات المتكبدة في عملية مراجعة الحسابات من ميزانية لجنة الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية. وتتألف اللجنة من عضو يعينه مستشار العدالة؛ وعضو يعينه المراجع العام للحسابات؛ وعضو يعينه اللجنة الانتخابية الوطنية؛ وعضو يعينه حزب سياسي ممثّل في البرلمان، ولا يكون عضواً في البرلمان ولا في حكومة الجمهورية. وتمتد فترة ولاية عضو اللجنة عادةً خمس سنوات.

٢ - السلطة التنفيذية

١٥٦ - جميع الوزارات مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في مجال الإدارة الذي تختص به كل منها. وهناك أيضاً أشخاص اعتبارية في إطار القانون العام، تؤسس من أجل الصالح العام وطبقاً لصك تشريعي يتعلق بالشخص الاعتباري ذي الصلة. والشخص الاعتباري في إطار القانون العام لا يجوز أن تكون له حقوق أو التزامات مدنية مناقضة للهدف المتوخى منه.

١٥٧ - والمهمة الرئيسية لوزارة العدل، www.just.ee، هي صوغ وتنفيذ تشريعات الدولة وسياساتها الجنائية من أجل ضمان أن يكون المجتمع مفتوحاً وآمناً، ويكون أفراد مدركين لحقوقهم وعلى ثقة من أن هذه الحقوق مضمونة. وتندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة الهيئات التالية: السجون، www.vangla.ee؛ مكتب الادعاء العام، www.prokuratuur.ee؛ مكتب براءات الاختراع، www.epa.ee؛ القضاء، www.kohus.ee؛ مفتشية حماية البيانات، www.aki.ee؛ المعهد الإستوني للأدلة الجنائية، www.ekei.ee؛ مركز السجلات ونظم المعلومات، www.rik.ee.

١٥٨ - وتضطلع وزارة الداخلية، www.siseministerium.ee، بالتطوير والتوجيه في مجالين اثنين: ميدان الأمن الداخلي والميدان الإقليمي. وتندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة الهيئات

التالية: هيئة الشرطة وحرس الحدود، www.politsei.ee؛ دائرة الأمن الداخلي، www.kapo.ee؛ أكاديمية العلوم الأمنية، www.sisekaitse.ee؛ مركز تكنولوجيا المعلومات والتنمية، www.smit.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ ١٥ حكومة مقاطعة. وتضطلع إدارة شؤون الحكم المحلي والشؤون الإقليمية في وزارة الداخلية بالمسؤولية عن تنظيم تنمية المجتمع المدني.

١٥٩ - وتضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية، www.sm.ee، بأعمال التطوير في مجالات الرعاية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، ومجالات العمل والصحة، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين، وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالمساواة في المعاملة. وتندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة الهيئات والمؤسسات التالية: هيئة الصحة، www.terviseamet.ee؛ وكالة الأدوية، www.ravimiamet.ee؛ هيئة التأمين الاجتماعي، www.sotsiaalkindlustusamet.ee؛ مفتشية شؤون العمل، www.ti.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ المعهد الوطني للتنمية الصحية، www.tai.ee؛ مركز أستانغو للتأهيل المهني، www.astangu.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط).

١٦٠ - وتضطلع وزارة التعليم والبحوث، www.htm.ee، بصوغ سياسات إستونيا في مجالات التعليم والبحث واللغة والشباب. وتندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة الهيئات والمنظمات والمؤسسات التالية: مفتشية شؤون اللغات، www.keeleinsp.ee؛ هيئة المحفوظات الوطنية، www.arhiiv.ee؛ المركز الإستوني المعني بعمل الشباب، www.entk.ee؛ المجلس الإستوني للبحوث، www.etag.ee؛ مؤسسة أرشميدس، www.archimedes.ee؛ مؤسسة تكنولوجيا المعلومات لأغراض التعليم، www.hitsa.ee؛ مؤسسة إنوف لأنشطة التعلّم مدى الحياة، www.innove.ee؛ مؤسسة التثقيف والمعلومات في مجال الرياضة، www.spordiinfo.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ ومركز العلوم AHHA، www.ahhaa.ee؛ هيئة المؤهلات المهنية الإستونية، www.kutsekoda.ee؛ مدارس المرحلة الثانوية العليا، <https://www.hm.ee/en/activities/pre-school-basic-and-secondary-education/secondary-education> (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مدارس التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، <https://www.hm.ee/en/activities/pre-school-basic-and-secondary-education/special-educational-needs>؛ مؤسسات التعليم المهني، <https://www.hm.ee/en/activities/vocational-education>؛ مؤسسات التعليم العالي، <https://www.hm.ee/en/activities/higher-education>؛ مؤسسات البحث والتطوير، <https://www.hm.ee/en/activities/research-and-development>.

١٦١ - وتضطلع وزارة الثقافة، www.kul.ee، بالمسؤولية عن ضمان توافر الظروف المواتية للفنون الجميلة، ودعم الحياة الثقافية للأقليات التي تعيش في إستونيا ومساعدتها على الحفاظ على الثقافات واللغات المميّزة لها؛ وتدعم الوزارة الجمعيات المعنية بثقافات الأقليات القومية، وتساعد على تنمية حياتها الثقافية وتطوير أنشطتها. وتدعم الوزارة أنشطة الحفاظ على العلاقات الثقافية بين أبناء الوطن والعشائر الغينية - الأوغرية النسيبة في إستونيا، لتساعد بذلك

على حفظ الهوية الثقافية لأبناء الوطن وهذه العشائر النسبية داخل إستونيا وكذلك خارج حدودها. وتضطلع وزارة الثقافة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات، بالمسؤولية عن تنمية الصناعات الإبداعية. والوزارة مسؤولة أيضاً عن حفظ التراث الثقافي. وتندرج في نطاق اختصاص وزارة الثقافة المؤسسات التالية: هيئة التراث الوطني، www.muinas.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ كورال الغرفة الفيلهارموني الإستوني، www.epcc.ee؛ المركز الإستوني لأدب الأطفال، www.elk.ee؛ المكتبة الإبداعية الإستونية، www.hoiuraamatukogu.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مركز الثقافة الفولكلورية الإستونية، www.rahvakultuur.ee؛ معهد فورو، www.wi.ee؛ وعدد من المتاحف.

١٦٢ - ويغطي مجال الاختصاص الحكومي لوزارة الشؤون الريفية، www.agri.ee، تخطيط وتنفيذ سياسات الشؤون الريفية، والسياسة الزراعية، وسياسة قطاع صيد الأسماك فيما يتعلق بمصائد الأسماك، والسياسة التجارية للمنتجات الزراعية، وتنظيم ضمان سلامة الأغذية والتقييد بمتطلباتها، وتنسيق الأنشطة المتصلة بصحة الحيوان وحمائته وبصحة النبات وحمائته، وتنظيم البحث والتطوير في مجال الزراعة وتنظيم التعليم الزراعي، وإعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بما سبق. وتندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة المؤسسات والمنشآت التالية: الهيئة الزراعية، www.pma.agri.ee؛ هيئة السجلات والمعلومات الزراعية، www.pria.ee؛ مركز البحوث الزراعية، www.pmk.agri.ee؛ المؤسسة الإستونية المحدودة لتسجيل أداء الماشية، www.jkkeskus.ee؛ متحف سي آر جاكوبسون للفلاحة، www.kurgja.ee؛ المتحف الزراعي الإستوني، www.epm.ee؛ المعهد الإستوني لبحوث المحاصيل، www.etki.ee؛ متحف الألبان الإستوني، www.piimandusmuuseum.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مركز بحوث الاقتصاد الريفية، www.maainfo.ee؛ هيئة الطب البيطري والأغذية، www.vet.agri.ee؛ مختبر الطب البيطري والأغذية، www.vetlab.ee.

١٦٣ - والمهمة التي تضطلع بها وزارة البيئة، www.envir.ee، هي أن توفر المتطلبات الأساسية وتحمي الظروف التي تكفل حفظ التنوع الطبيعي وتوافر بيئة معيشية نظيفة، فضلاً عن كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لصالحنا وصالح الأجيال المقبلة. ويندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة ما يلي: هيئة الشؤون البيئية، www.keskkonnaamet.ee؛ مفتشية الشؤون البيئية، www.kki.ee؛ هيئة الأراضي الإستونية، www.maaamet.ee؛ مركز إدارة غابات الدولة، www.rmk.ee؛ مؤسسة المركز المعني بالغابات الخاصة، www.eramets.ee؛ المركز الإستوني للبحوث البيئية، www.klab.ee؛ مؤسسة المسح الجيولوجي لإستونيا، www.egk.ee؛ المركز الإستوني للخرايط، www.ekk.ee؛ مؤسسة إيكوسيل للمشاريع البيئية، www.ecosil.ee؛ الوكالة الإستونية للبيئة، www.keskkonnaagentuur.ee؛ المتحف الإستوني للتاريخ الطبيعي؛ مركز تكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة البيئة، www.kemit.ee.

١٦٤ - وتمثل أهداف وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات، www.mkm.ee، في تهيئة الأحوال عموماً لنمو القدرة التنافسية للاقتصاد الإستوني ولتطوره على نحو متوازن ومفعم بالنشاط، عن طريق صوغ السياسة الاقتصادية الإستونية وتنفيذها وتقييم نتائجها. ومجال الإدارة الذي تختص به هذه الوزارة مجال متنوع؛ فهو يضم وكالات حكومية ومؤسسات ومنظمات غير حكومية ومشاريع تشمل شراكة مع الدولة، وذلك كما يلي: الهيئة الإستونية لحماية المنافسة، www.konkurentsiamet.ee؛ الإدارة الإستونية للطيران المدني، www.ecaa.ee؛ الإدارة الإستونية للطرق، www.mnt.ee؛ هيئة نظم المعلومات الإستونية، www.ria.ee؛ هيئة حماية المستهلك، www.tarbijakaitseamet.ee، هيئة المراقبة التقنية، www.tja.ee؛ إدارة الشؤون البحرية الإستونية، www.vta.ee؛ صندوق التنمية الإستوني، www.arengufond.ee؛ المؤسسة الإستونية للإنترنت، www.internet.ee؛ مؤسسة إستونيا لدعم أنشطة المشاريع، www.eas.ee؛ مؤسسة كريدكس للخدمات المالية، www.kredex.ee؛ مؤسسة إيدا - فيروما لتنمية المناطق الصناعية، www.ivia.ee؛ المؤسسة الحكومية للاتصالات المعلوماتية، www.riks.ee؛ مجمع تالين للأنشطة العلمية والتقنية - تكنوبول، www.tehnopol.ee؛ المركز الإستوني لشؤون الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا (منظمة غير حكومية)، www.eitk.ee؛ المركز الإستوني لتوحيد المقاييس (منظمة غير حكومية)، www.evs.ee؛ اللجنة الوطنية الإستونية لمجلس الطاقة العالمي (منظمة غير حكومية)، www.wec-estonia.ee؛ المتحف الإستوني للتاريخ الاقتصادي (منظمة غير حكومية)، <http://muuseum.mkm.ee/> (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مؤسسة A.L.A.R.A. AS، www.alara.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ شركة إيليرون للنقل بالسكك الحديدية، www.elron.ee؛ المؤسسة الإستونية للإرشاد البحري، www.loots.ee؛ مؤسسة أومنيفا للخدمات البريدية والسوقية، www.omniva.ee؛ المؤسسة الإستونية للسكك الحديدية، www.evr.ee؛ المؤسسة الإستونية لصيانة الطرق البرية، www.eestiteed.eu؛ الوكالة الإستونية لتخزين النفط، www.ospa.ee؛ مؤسسة إيليرنغ لنقل الطاقة، www.elering.ee؛ شركة الطيران الإستونية، www.estonian-air.ee؛ المؤسسة الإستونية لنقل البضائع بالسكك الحديدية، www.evrcargo.ee؛ مؤسسة كريدكس للتأمين ضد مخاطر الإثتمان، www.kredex.ee؛ المؤسسة الإستونية لخدمات الملاحة الجوية، www.eans.ee؛ مؤسسة متروسيرت لمعايرة المقاييس، www.metroser.t.ee؛ مؤسسة سارت لصيانة المرافئ وتطويرها، www.saarteliinid.ee؛ مطار تالين، www.tallinn-airport.ee؛ ميناء تالين، www.portoftallinn.com؛ مؤسسة تيد تكنوكيسكاس للخدمات الاستشارية الهندسية، www.teed.ee.

١٦٥ - وتضطلع وزارة المالية، www.fin.ee، بصوغ وتنفيذ السياسات الضريبية والمالية والنقدية للحكومة. ويندرج في نطاق اختصاص هذه الوزارة ما يلي: مكتب إحصاءات إستونيا، www.stat.ee؛ هيئة الضرائب والجمارك الإستونية، www.emta.ee؛ مركز تكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة المالية، www.rmit.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مكتب الخدمات المشتركة الحكومية، www.rtk.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مركز الاستثمارات البيئية،

www.kik.ee؛ مؤسسة اليانصيب الإستونية، www.eestiloto.ee؛ المؤسسة الإستونية للعقارات الحكومية، www.rkas.ee؛ مؤسسة الطاقة الإستونية، www.energia.ee؛ صندوق الضمان، www.tf.ee؛ الهيئة الإستونية للمعايير المحاسبية، www.easb.ee؛ المجلس الإستوني لمراجعي الحسابات، www.auditorkogu.ee.

١٦٦- وتشمل مهام وزارة الدفاع، www.kaitseministeerium.ee، تقديم المقترحات بشأن رسم سياسات الدفاع الوطني، وتنفيذ الأنشطة المقررة في إطار هذه السياسات، وتنظيم الدفاع الوطني. ويندرج في نطاق اختصاص الوزارة ما يلي: قوات الدفاع، www.mil.ee؛ عصابة الدفاع، www.kaitseliit.ee؛ هيئة الأمن الوطني، www.nsa.ee؛ وكالة موارد الدفاع، www.kra.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ الهيئة الإستونية للمعلومات، www.teabemet.ee؛ المتحف الحربي الإستوني - متحف الجنرال ليدوتر، www.esm.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ مركز سيلبي الصحي، www.selitervisekeskus.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)؛ كلية الدفاع الوطني الإستونية، www.ksk.edu.ee.

١٦٧- وتضطلع وزارة الخارجية، www.vm.ee، بصوغ وتنفيذ السياسة الخارجية لإستونيا وإدارة العلاقات مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وحماية حقوق جمهورية إستونيا ومصالحها والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التابعين لها. وتؤدي الوزارة أيضاً المهام القنصلية وتدير أعمال البروتوكول في الداخل والخارج. ويشمل الاختصاص الإداري للوزارة المعهد الإستوني للسياسة الخارجية، www.evi.ee. وتندرج في نطاق اختصاصها الإداري أيضاً شبكة من السفارات وهيئات التمثيل.

١٦٨- ويضطلع الصندوق الإستوني للتأمين الصحي، www.haigekassa.ee، بتغطية تكاليف الخدمات الصحية اللازمة للأشخاص في حالة المرض. وتمثل مهمة الصندوق في تغطية تكاليف الخدمات الصحية، والمساعدة على منع الإصابة بالأمراض وعلى علاجها، وتمويل شراء المنتجات الطبية والمعينات التقنية الطبية، وصرف استحقاقات العجز المؤقت عن العمل وغيرها من الاستحقاقات. وتوجد للصندوق أربعة مكاتب محلية. ويرد تعريف مركز الصندوق وواجباته في قانون الصندوق الإستوني للتأمين الصحي، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/502042014001/consolide>.

١٦٩- أما الصندوق الإستوني للتأمين ضد البطالة، www.tootukassa.ee، فهو يزاوّل أنشطته مستقلاً عن الحكومة، ولكن بناءً على رسالته وقواعده التشغيلية المنصوص عليهما في قانون التأمين ضد البطالة، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/509072014020/consolide>. ويقوم على إدارة الصندوق مجلس استشاري يضم تمثيلاً للحكومة بصفتها طرفاً مشاركاً على قدم المساواة مع ممثلي أصحاب العمل والموظفين.

١٧٠- ويتمثل هدف صندوق التنمية، www.arengufond.ee، في تحفيز ودعم ما يحدث في إطار الاقتصاد الإستوني من تغييرات تسهم في جعل الاقتصاد مؤامناً للحاضر، مما يكفل نمو الصادرات، وتوفير فرص عمل جديدة من التي تتطلب تأهيلاً عالي المستوى. ويدعم صندوق التنمية أنشطة زيادة الوعي الابتكاري، وتشجيع نشوء الأفكار الجديدة في مجال الأنشطة التجارية، وتنمية ممارسة الأعمال الحرة في المجتمع ككل. ويرد تعريف مركز الصندوق بوصفه شخصاً اعتبارياً في إطار القانون العام في قانون صندوق التنمية الإستوني، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/523042014002/consolide/current>.

١٧١- وهيئة البث الإذاعي العام الإستونية، www.err.ee، هي شخص اعتباري في إطار القانون العام، وتتمتع بالاستقلال في إنتاج وبث برامجها وخدماتها البرنامجية وغيرها من خدمات الوسائط الإعلامية، وتسترشد في ذلك حصراً بمتطلبات القانون. ويرد تعريف مركز الهيئة في قانون هيئة البث الإذاعي العام الإستونية، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/527062014005/consolide>. والهدف المنشود من البث الإذاعي العام هو المساعدة في تأدية مهام الدولة الإستونية التي يُنصُّ عليها دستور جمهورية إستونيا. وتحقيقاً لهذا الغرض، يلزم أن ينشئ البث الإذاعي العام خدمات برنامجية، وأن ينتج وييسر إنتاج البرامج، وأن ينظم أنشطة أخرى يجب أن تحقق، منفصلةً أو مجتمعةً، ما يلي: دعم تطور اللغة الإستونية والثقافة الإستونية؛ تعزيز ضمانات دوام الدولة الإستونية والأمة الإستونية؛ وتوجيه الانتباه إلى الظروف التي قد تشكل خطراً على دوام الدولة الإستونية والأمة الإستونية؛ المساعدة في زيادة التلاحم الاجتماعي للمجتمع الإستوني؛ المساعدة في زيادة الرفاه الاقتصادي والقدرة التنافسية لإستونيا؛ المساعدة في الترويج للنموذج الديمقراطي للحكومة؛ أيضاً الحاجة إلى الاستخدام المقتصد والتنمية المستدامة للبيئة الطبيعية؛ تعزيز نموذج المجتمع القائم على أساس الأسرة؛ المساعدة في التسجيل السمعي - البصري للتاريخ والثقافة الإستونيين؛ ضمان توافر المعلومات اللازمة لكل شخص لكي يحقق ذاته.

١٧٢- ومؤسسة الهيئات الثقافية الإستونية، www.kulka.ee، هي شخص اعتباري في إطار القانون العام، وتهدف الأنشطة التي تضطلع بها إلى دعم الفنون والثقافة الفولكلورية واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وتشبيد وتجديد المباني الثقافية، وذلك عن طريق جمع الأموال بصورة دائبة وتوزيعها على أغراض محددة. والمنح التي تقدمها مؤسسة الهيئات الثقافية للأفراد مكافئة للمنح التي تقدمها الدولة. ويرد تعريف مركز هذه المؤسسة ومهامها ونظامها في قانون مؤسسة الهيئات الثقافية الإستونية، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/525032014001/consolide/current>. وتشكل أصول مؤسسة الهيئات الثقافية من جملة مصادر منها العائدات الآتية عملاً بقانون ضريبة الكحوليات؛ والعائدات الآتية عملاً بقانون ضريبة التبغ؛ والعائدات الآتية عملاً بقانون ضريبة القمار؛ والممتلكات المتبرع بها والموصى بها من التركات لصالح مؤسسة الهيئات الثقافية؛ والدخل المتأتي من استثمار أصول مؤسسة الهيئات الثقافية.

١٧٣- وتضطلع المكتبة الوطنية لإستونيا، www.nlib.ee، بجمع الوثائق المنشورة في إستونيا أو عن إستونيا وتخزين هذه الوثائق وإتاحة الاطلاع عليها للجمهور، وتسجيل البليوغرافيا الوطنية الإستونية، وطبع إحصاءات الناتج، وتوزيع الأرقام الموحدة الدولية للمنشورات. وتؤدي المكتبة الوطنية أيضاً دور المكتبة البرلمانية، حيث تقدم خدمات المعلومات للبرلمان (*Riigikogu*) وغيره من المؤسسات الدستورية. وتشكل المكتبة أيضاً مركزاً لتطوير علم المكتبات، حيث تضطلع بأنشطة البحث والتطوير في هذا المجال الفني بالتعاون مع غيرها من المكتبات والمؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي. وتؤدي المكتبة أيضاً دور المكتبة البحثية، حيث توفر المعلومات للأنشطة البحثية في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية وتقدم خدمات معلوماتية شتى. ويرد تعريف مركز المكتبة الوطنية في قانون المكتبة الوطنية لإستونيا، المتاح نُصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/518062014003/consolide/current>.

١٧٤- وتنهض الأكاديمية الإستونية للعلوم، www.akadeemia.ee، بإعداد البحوث الإستونية والتعريف بها، مُعتمداً في ذلك على قوة الكفاءات الفكرية لأعضائها. والرسالة الأساسية التي تضطلع بها الأكاديمية بوصفها رابطة للباحثين هي المساعدة، بصفة مستقلة وبدرجة رفيعة من الاقتدار الأكاديمي، على حل المسائل المتصلة بتنمية الأنشطة البحثية الإستونية وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. والأكاديمية هي شخص اعتباري في إطار القانون العام؛ ويرد تعريف مركزها ومهامها ونظامها في قانون الأكاديمية الإستونية للعلوم، المتاح نُصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/522042014001/consolide>.

٣- السلطة القضائية

١٧٥- توجد في إستونيا أربع محاكم للمقاطعات ومحكمتان إداريتان تعمل بصفتها محاكم ابتدائية (محاكم الدرجة الأولى). وتوفيراً لسبل اللجوء إلى العدالة، تشغل كل محكمة من محاكم المقاطعات داراً لها توجد في مركز المقاطعة. أما المحكمتان الإداريتان فتوجد لهما معاً أربعة مقار. ويبلغ مجموع القضاة المعيّنين للعمل في المحاكم الابتدائية ١٥٠ قاضياً، منهم ٢٨ قاضياً في المحكمتين الإداريتين.

١٧٦- وتعمل محاكم الدوائر بصفة محاكم للاستئناف. وتوجد منها اثنتان، وعدد القضاة المعيّنين لهما ٤٥ قاضياً.

١٧٧- ويُقدّم بيان الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى، والتماس الاستئناف إلى محكمة الدرجة الثانية، والتماس النقض إلى محكمة الدرجة الثالثة أي الدرجة العليا. ولا يُنظر في مسألة في المحكمة العليا إلا بعد أن تكون قد قضت فيها محكمتا الدرجتين السابقتين كلتاهما. والتقدم بالتماس الاستئناف محكوم بالصكوك ذات الصلة في إطار إجراءات المحاكم. ولا يُسمح بتقديم القضايا إلى المحكمة العليا إلا للمحامين المحلّفين لكفالة أن تتوافر للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النوعية الفضلى من المعونة القانونية.

١٧٨- ويوجد بالمحكمة العليا، www.riigikohus.ee، ١٩ قاضياً مُعيَّناً، بمن فيهم رئيس القضاة. وتتكوّن المحكمة العليا من الدائرة المدنية والدائرة الجنائية ودائرة القانون الإداري ودائرة المراجعة الدستورية. ويمكن أيضاً أن تنظر في التماسات النقض دوائر خاصة (مخصصة) أو المحكمة العليا بكامل هيئتها. والمحكمة العليا بكامل هيئتها، المؤلفة من جميع قضاة المحكمة العليا، هي الهيئة العليا للمحكمة.

١٧٩- ويتم إعلان قرارات محاكم الدرجتين الأولى والثانية. أما أحكام المحكمة العليا المشفوعة بالحیثیات فتُنشر كُلياً في الباب الثالث من الجريدة الرسميّة. وتتوافر إلكترونياً قرارات المحكمة العليا في صفحة الاستقبال بالموقع الشبكي للمحكمة العليا، وذلك عن طريق الرابط التالي: <http://www.riigikohus.ee/?lang=en>.

١٨٠- ويمكن أن يُعيّن في منصب القاضي أي مواطن إستوني، يكون قد أتم الدراسة الأكاديمية لمنهج دراسي معتمد في القانون، وعلى مستوى متقدم من الكفاءة في إجادة اللغة الإستونية، وعلى مستوى أخلاقي رفيع، ومتمتعاً بالقدرات وبالخصائص الشخصية اللازمة للعمل قاضياً. ويُعيّن القاضي في منصبه لمدى الحياة. ويُعيّن رئيس الجمهورية قضاة الدرجتين الأولى والثانية في مناصبهم بناءً على اقتراح من المحكمة العليا بكامل هيئتها. ويُعيّن البرلمان (*Riigikogu*) قضاة المحكمة العليا في مناصبهم، بناءً على اقتراح من رئيس المحكمة العليا. ويُعيّن البرلمان رئيس قضاة المحكمة العليا في منصبه، بناءً على اقتراح من رئيس الجمهورية. وليس لوزير العدل أي حق في إصدار أوامر إلى القضاة ولا أي سلطة تأديبية بشأنهم. ولا يجوز عزل القاضي من منصبه إلا بناءً على حكم صادر من محكمة وأصبح قيد النفاذ.

١٨١- ويلزم على القاضي أن يُنمّي معارفه ومهاراته بصفة منتظمة في مجال تخصصه وأن يشارك في التدريب. ووفقاً لقانون المحاكم، تضطلع بالمسؤولية عن تدريب القضاة إحدى هيئات القضاة المتمتعة بالحوكمة الذاتية، وهي مجلس التدريب القضائي. ويضم هذا المجلس، بالإضافة إلى القضاة، ممثلين لمكتب الادعاء العام ووزارة العدل وجامعة تارتو. والأعضاء القضاة في مجلس التدريب القضائي تختارهم المحكمة العليا بكامل هيئتها. وتتولى إدارة التدريب القضائي بالمحكمة العليا تقديم خدمات الدعم اللازمة لمجلس التدريب القضائي. وفي سياق التدريب، تُدرّس حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات غير حكومية. ويُشجّع القضاة أيضاً على الحصول على التدريب المهني المتوافر في الخارج.

١٨٢- ويُعيّن القضاة غير المحترفين لفترة مدتها أربع سنوات. ولا يُعيّن الشخص قاضياً لأكثر من فترتين متعاقبتين. وينتخب مجلس الحكم المحلي المرشحين لمناصب القضاة غير المحترفين. ويجب أن يكون عدد المرشحين لمناصب القضاة غير المحترفين متناسباً مع نسبة عدد المقيمين في إقليم الحكومة المحلية وعدد المقيمين في دائرة الولاية الإقليمية للمحكمة. وتتولى تعيين القضاة غير المحترفين في مناصبهم من بين المرشحين لمناصب القضاة غير المحترفين لجنة تعيين المرشحين لمناصب القضاة غير المحترفين، التي يعتمد عضويتها رئيس المحكمة. ويُعيّن اللجنة في مناصب

القضاة غير المحترفين عدد الأشخاص المحدد المقرر لتلك المحكمة من بين المرشحين لمناصب القضاة غير المحترفين. ويمكن أن يُعيّن في منصب القاضي غير المحترف أي مواطن إستوني متمتع بالأهلية القانونية الإيجابية لا يقل سنه عن ٢٥ سنة ولا يزيد عن ٧٠ سنة، ويقيم في إستونيا، وعلى مستوى متقدم من الكفاءة في إجادة اللغة الإستونية، وعلى مستوى أخلاقي مناسب لنشاط القاضي غير المحترف. ولدى تعيين القضاة غير المحترفين، تنظر اللجنة في مدى ملاءمة المرشح للمنصب، وفي الاعتراضات المقدمة ضد المرشح مشفوعةً بالأسباب، وتقتيد بمبدأ أن يكون القضاة غير المحترفين أشخاصاً مختلفين من حيث نوع الجنس والسن، ومنتمين إلى فئات اجتماعية مختلفة، ويعملون في مجالات مختلفة من مجالات النشاط.

٤ - المجتمع المدني

١٨٣ - اتخذت الحكومة خطوات تستهدف بها ضمان التنمية السريعة للمجتمع المدني، وذلك في إطار مسؤولية وزارة الداخلية عن التحليل والتخطيط والتنسيق فيما يتعلق بالتنمية المجتمعية النشطة وبالتعاون بين الدولة ورابطات المجتمع المدني. والمفهوم بالمجتمع المدني هو أنه مجتمع تكون فيه حقوق الناس وحرّياتهم الأساسية مشمولة بالحماية، ويمكنهم فيه التعاون فيما بينهم على أساس المبادرة الذاتية من أجل تمثيل مصالحهم والتأثير على القرارات السياسية عن طريق رابطات المواطنين والشبكات التي يقيمونها بينهم. والمفهوم برابطات المواطنين، التي هي ثانية أهم الفئات التي تستهدفها خطة التنمية إلى جانب السلطات العامة، هو بلا خلاف أنها منظمات غير حكومية وغير ربحية، إلا أن استعمال هذا المصطلح يعتمد على المعيار الأدبي المنطبق. ومصطلح الرابطة غير الربحية مصطلح مكافئ لمصطلح رابطة المواطنين.

١٨٤ - وهناك وثيقة معنونة "مفهوم تنمية المجتمع المدني الإستوني" تصف الأدوار المختلفة للقطاع العام والقطاع غير الربحي اللذين يُكْمَل كل منهما الآخر، وتبيّن مبادئ التعاون في صوغ السياسات العامة وتنفيذها وفي بناء المجتمع المدني في إستونيا. وهذه الإبانة تكفل نهماً استراتيجياً في النظر إلى تنمية المجتمع المدني، بدلاً من نهج الاستجابة للمطالب القصيرة الأمد. وقد شكّلت لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ هذا المفهوم، تتألف من ممثلين للوزارات والمنظمات غير الحكومية. وتقدم اللجنة سنوياً تقارير عن أعمالها إلى الحكومة وإلى الجمهور. وتُعقد كل سنتين مناقشة علنية في البرلمان لمسألة تنمية المجتمع المدني. والنص الإنكليزي لوثيقة المفهوم متاح عن طريق الرابط التالي: <https://www.siseministerium.ee/en/regional-affairs/civil-society>.

١٨٥ - وقد اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٥ خطة تنمية المجتمع المدني للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، بغية توحيد النهج الذي تتبعه الوزارات في إنفاذ المجتمع المدني، ويجري تجديده هذه الخطة كل سنتين. ووفقاً لقرار اتخذه الحكومة الإستونية، أنشئت المؤسسة الوطنية للمجتمع المدني في بداية عام ٢٠٠٨. والهدف المنشود لهذه المؤسسة هو الإسهام في تعزيز قدرات الرابطات والمؤسسات غير الربحية العاملة من أجل الصالح العام لإستونيا في مجالات تنمية المجتمع المدني وتشكيل البيئة المواتية للمبادرات المدنية.

١٨٦- وقد أوردت شبكة المنظمات غير الربحية الإستونية (اسمها المختصر بالإستونية NENO)، على موقعها الشبكي، www.ngo.ee، وصفاً للمجتمع المدني في إستونيا تضمّن ما يلي: "في عام ٢٠٠٣، شرعت شبكة المنظمات غير الربحية الإستونية في العمل مع المؤسسة المملوكة للدولة المسماة 'مؤسسة إستونيا لدعم أنشطة المشاريع' في مجال التدريب على نموذج المنظمة غير الحكومية وتنسيق تطبيقه في مراكز التنمية الإقليمية. وتشمل جزء من هذه العملية دمج وإعادة تشكيل المركز السابق لتقديم المشورة العملية والتوجيه للمنظمات غير الحكومية. وتشكل مراكز التنمية بالاشتراك مع المنظمات والشبكات الجامعة بنية أساسية فعالة وداعمة للمنظمات غير الربحية ولناشطى المجتمع المدني.

١٨٧- ويمكن الاطلاع على قائمة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حماية حقوق الإنسان، وإن كانت غير جامعة، عن طريق الرابط التالي: <http://humanrights.ee/en/human-rights/human-rights-roundtable/>.

١٨٨- وقد مُنحت منظمات المجتمع المدني الإستونية المذكورة أدناه المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثمّ يمكنها أن تشارك في دورات مجلس حقوق الإنسان. وهذه المنظمات هي: المركز الإستوني لحقوق الإنسان، www.humanrights.ee؛ مؤسسة المائدة المستديرة لرابطات المرأة الإستونية، www.enu.ee؛ جمعية سيلاماي لرعاية الطفولة، www.sscw.ee.

٥- الشفافية والإعلام

١٨٩- من الأهمية بمكان توافر الشفافية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد اعتُمد في عام ٢٠٠٠ قانون الإعلام، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/522122014002/consolide>. والغرض الذي يرمي إليه هذا القانون هو كفالة أن تتوافر للجمهور ولكل شخص فرصة الوصول إلى المعلومات المقصود أن تكون لاستعمال الجمهور، بناءً على مبدأي سيادة القانون ديمقراطياً واجتماعياً والمجتمع المفتوح، وإيجاد الفرص التي تتيح للجمهور مراقبة تأدية الواجبات العامة. ومن ذلك مثلاً إمكان متابعة جلسات البرلمان (*Riigikogu*) إما شخصياً في مبنى البرلمان وإما على الإنترنت من خلال الموقع الشبكي التالي: www.Riigikogu.ee.

١٩٠- والنقاش العام بما يشمله من مبادرات الجمهور أمر يحظى بالترحيب والتشجيع. ويمكن لأفراد الجمهور أن يتابعوا عملية الصياغة وأن يُدلووا بأرائهم ويعرضوا حججهم في إطار هذه العملية من خلال الموقع الشبكي التالي: <http://eelroud.valitsus.ee/main/mount/share/home>. ويُرحَّب بتلقي الأفكار من أفراد الجمهور بشأن التشريعات عن طريق الموقع الشبكي التالي: www.osale.ee.

١٩١- وتُعلن على الإنترنت قرارات المحاكم، بما فيها القرارات التي تقضي بإعمال حقوق للإنسان. وتوجد في الوقت نفسه استثناءات من ذلك، منها مثلاً الحالات المتعلقة بالْقَصْر.

١٩٢- والهدف الأوسع نطاقاً لمفهوم إشراك الجمهور يشمل زيادة الشفافية في عملية صنع القرار وتعزيز جدارة القطاع العام بالثقة في سياق العلاقات مع الأطراف صاحبة المصلحة ومع الجمهور الأوسع نطاقاً. ومفهوم الإشراك في عملية صنع القرار يعني إعلام الأطراف صاحبة المصلحة، والتشاور معها، والاستماع إلى آرائها، وإفادتها بالردود على مشاركتها، وما إلى ذلك. والهدف من الممارسات الجيدة في مجال الإشراك، الوارد بيانها بالإستونية في الموقع الشبكي التالي: <https://riigikantslei.ee/et/kaasamise-hea-tava>، هو توفير توجيهات أكثر وضوحاً لتخطيط أنشطة الإشراك وتنظيمها وتوحيد نوعية ممارسات الإشراك التي تنتهجها السلطات الحكومية. فلكي تُشرك الوزارات الأطراف صاحبة المصلحة في إعداد القرارات، يتعين عليها أن تزودها بمشاريع القرارات لتدلي بآرائها بشأنها، وأن تفيدها بعد ذلك بما تم بصدده الآراء المتلقاة في الحسبان. وتحسيناً لممارسات إشراك الشركاء، تم إعداد دليل بهذا الشأن للمسؤولين والمنظمات غير الحكومية، وهو متاح بالإستونية عن طريق الرابط التالي: https://riigikantslei.ee/sites/default/files/kaasamine_avalikus_sektoris_ja_vabakonnas1.pdf.

١٩٣- وقد اعتمدت في عام ٢٠١١ قواعد لجودة الممارسة التشريعية والصياغة التشريعية، نُصِّها متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/508012015003/consolide>، وذلك بغية فرض الالتزام بتحليل التأثير الناجم عن التشريعات. والغرض من تقييم التشريعات من حيث تأثيرها هو تحسين وتوحيد قدرات السلطات الحكومية على تخطيط السياسات الحكومية وتنفيذها. فتقييم التأثير يُحسِّن من حيث الجودة والشفافية عمليات صنع القرار التي تراوحتها الحكومة، ويوجد ظروفاً أفضل تتيح لتلك القرارات أن تحقق التأثير المنشود على المجتمع.

دال- عملية الإبلاغ على المستوى الوطني

١٩٤- يتم بعد تشكيل الحكومة نشر أهدافها وبرامجها على الموقع الشبكي للحكومة، www.valitsus.ee. وتُنشر التقارير المتعلقة بأنشطة الحكومة وتظل متاحة على ذلك الموقع نفسه.

١٩٥- وفي حين أن الوزارات لها واجبات يومية نابعة من القوانين واللوائح التنظيمية والصكوك التشريعية، فإن لها أيضاً أنشطة تراوحتها على نطاق أوسع من ذلك بكثير. وقد أُعدَّت خطط عمل حكومية بشأن شتى المسائل المتصلة بحقوق الإنسان ثم اعتمدت ووُضعت موضع التنفيذ. وجميع خطط العمل هذه تنشده الحصول على التعاون في جميع المراحل من الأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان. والوزارة المسؤولة عن خطة العمل هي أيضاً جهة التنسيق المواضيعي. وتضطلع جهات التنسيق المواضيعي برئاسة الشبكة الداخلية ذات الصلة بإدارة القوائم البريدية. وتتسم الشبكات بصفة شبه رسمية وتقوم في أساسها على المشاركة الواسعة النطاق من جانب ممثلي السلطات المعنية والقطاع غير الحكومي على السواء.

١٩٦- وتزايد أهمية عملية الإبلاغ بشأن حقوق الإنسان من حيث إنها وسيلة لبناء للحوار بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني.

١٩٧- ويُحتفل بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام. ويقوم معهد حقوق الإنسان، www.eihr.ee، بتنظيم مؤتمرات سنوية يشارك فيها متكلمون رفيعو المستوى، وينصب تركيزها على مسائل مهمة مختلفة.

١٩٨- وبالإضافة إلى التقارير التي يعدها مستشار العدالة ومفوض شؤون المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة، يقوم مركز حقوق الإنسان ومعهد حقوق الإنسان ومركز المعلومات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان، www.lichr.ee، بصفة منتظمة بإعداد تقارير عن حالة حقوق الإنسان في إستونيا.

١٩٩- وتقوم وزارة الخارجية الإستونية بنشر تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان على موقعها الشبكي، http://vm.ee/en/human_rights، مشفوعة أيضاً بملاحظات ختامية.

ثالثاً- المعلومات المتعلقة بعدم التمييز، والمساواة، وسبل الانتصاف الفعالة

ألف- عدم التمييز، والمساواة في الحقوق

٢٠٠- مبدأ المساواة في المعاملة هو أحد المبادئ الأساسية المشمولة في الدستور الإستوني. فطبقاً لأحكام الدستور، الكُلُّ سواسية أمام القانون. ولا يجوز التمييز ضد أي أحد على أساس الانتماء القومي، أو العنصر، أو اللون، أو نوع الجنس، أو اللغة، أو الأصل، أو الديانة، أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء، أو الثروة أو المركز الاجتماعي، أو أي أسباب أخرى. وترد في قانون المساواة في المعاملة (المعتمد في عام ٢٠٠٩) وقانون المساواة بين الجنسين (المعتمد في عام ٢٠٠٤) أحكام تنظيمية أكثر تحديداً بشأن حماية مبدأ المساواة في المعاملة.

١- المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة

٢٠١- وقَّعت إستونيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وصدَّق البرلمان على الاتفاقية وعلى بروتوكولها الاختياري في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢. وقبل التصديق على الاتفاقية، استعرضت إستونيا تشريعاتها وخلُصت إلى أنها متسقة مع متطلبات الاتفاقية.

٢٠٢- واحترام الكرامة الطبيعية للأشخاص ذوي الإعاقة أمر مشمول في مبدأ الكرامة الإنسانية المنصوص عليه في المادة ١٠ من الدستور. وعملاً بدستور جمهورية إستونيا (المادة ٢٨)، يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة برعاية خاصة من جانب الحكومة الوطنية ومن جانب السلطات المحلية.

٢٠٣- ويرد تعريف الإعاقة في قانونين: قانون الاستحقاقات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٢(١))، وقانون المساواة في المعاملة (المادة ٥). وعملاً بالقانون المتعلق باللغات

(المادة ٣)، يُعترف بلغة الإشارة الإستونية بوصفها لغة مستقلة، كما يُعترف باللغة الإشارية الإستونية بوصفها نمطاً من أنماط اللغة الإستونية، التي هي اللغة الرسمية للدولة. وتُراعى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً في صكوك قانونية أخرى مختلفة.

٢٠٤- وفي عام ٢٠١٣، بدأت الحكومة الإستونية عملية التشاور مع شركاء حكوميين وغير حكوميين لصوغ خطة إنمائية من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بوصفها جزءاً من الخطة الإنمائية للحماية الاجتماعية والإدماج والمساواة في الفرص للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣. وسترسم تلك الخطة استراتيجية واضحة للسياسات المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك تعزيز وحماية المساواة، والتقييد بشرط عدم التمييز على أساس الإعاقة، والاستيعاب والإنجاز الرشيد للالتزامات الأخرى المتعهد بها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وستحقق الخطة الإنمائية الجديدة، المعتمز اعتمادها في نهاية عام ٢٠١٥، مزيداً من التعزيز لتأثيرات الإصلاحات المتعلقة بالقدرة على العمل التي سيبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٦ بهدف زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

٢٠٥- ولدى إعداد مشروع أي صك قانوني، يتعرض هذا المشروع للتحليل بغية التحقق مما إن كان سيؤثر على تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة أو على مبدأ عدم التمييز ضد أي شخص. ويوفر استبيان تقييم التأثير مبادئ توجيهية بشأن كيفية تقييم حقوق الفئات المعرضة لمخاطر اجتماعية أو الأشخاص المحتاجين لمعاملة خاصة (على سبيل المثال، الأشخاص ذوو الإعاقة). واستبيان تقييم التأثير منشورٌ على الموقع الشبكي لوزارة العدل: http://www.just.ee/sites/www.just.ee/files/elfinder/article_files/kontrollkusimustik.pdf

٢٠٦- ويقضي قانون الإعلام، المتاح نصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/522122014002/consolide/current>، بتوفير سبل الوصول إلى المعلومات لكل شخص بأسرع وأيسر طريقة ممكنة. فالجهة الحائزة للمعلومات ملزمة بأن توضح عن هذه المعلومات بطريقة تكفل وصولها بأسرع ما يمكن إلى كل شخص يحتاجها. وكل مؤسسة من المؤسسات التي تقدم خدمات عامة مسؤولة عن إتاحة المعلومات المتعلقة بالتوسيم للأشخاص المصابين بضعف البصر وذلك عن طريق اللمس بطريقة بريل أو بصيغ بديلة أخرى، وعليها أن تتحمل ما يلزم لذلك من تكاليف.

٢- المساواة بين الجنسين

٢٠٧- يحظر الدستور وقانون المساواة بين الجنسين التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس، بما في ذلك إصدار الأوامر بذلك، في جميع مجالات المجتمع.

٢٠٨- ويوجد قيد التنفيذ في إستونيا منذ عام ٢٠٠٤ قانون المساواة بين الجنسين، من أجل كفالة المعاملة المتساوية للرجل والمرأة على النحو المنصوص عليه في الدستور، وبغية تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وخدمةً للصالح العام في جميع مجالات

الحياة الاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الأغراض، ينص هذا القانون على ما يلي: (١) حظر التمييز على أساس نوع الجنس في القطاعين الخاص والعام؛ و(٢) التزام سلطات الدولة والحكومات المحلية والمؤسسات التعليمية والبحثية وأصحاب العمل بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة؛ و(٣) الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار. وينطبق قانون المساواة بين الجنسين على جميع مجالات الحياة الاجتماعية فيما عدا اعتناق الديانات وممارستها أو العمل بصفة دينية في رابطة دينية مسجلة؛ وينطبق على العلاقات في إطار الحياة الأسرية أو الشخصية. وتفصل في منازعات التمييز في إطار قانون المساواة بين الجنسين محكمة أو لجنة من لجان المنازعات العمالية، ولكن يمكن أن يتولى تسويتها أيضاً مستشار العدالة عن طريق إجراءات التوفيق. ويرد بيان مهام مفوض شؤون المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة في الفقرة ١٤٤ أعلاه.

٢٠٩- وتضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تخطيط وتنسيق السياسات الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين إدارة سياسات المساواة بوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يقضي قانون المساواة بين الجنسين بأنه يتعين على جميع وكالات الدولة والحكومات المحلية أن تعزز المساواة بين الجنسين بواسطة اتخاذ تدابير خاصة لهذا الغرض وعن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتيسيراً لتنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أُعيد في عام ٢٠١١ تشكيل الفريق العامل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني الذي يتألف من ممثلين من وزارات الحكومة الإستونية وتتولى تنسيقه وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك بهدف رئيسي هو توفير التدريب لفئات متنوعة من موظفي الحكومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وصوغ استراتيجيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بمختلف مجالات السياسات. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١١ قواعد جديدة للصياغة التشريعية الجيدة وقواعد فنية لمشاريع الصكوك التشريعية، تفرض التزاماً بإجراء تحليل للتأثيرات المتوقعة لمشاريع التشريعات، بما في ذلك تأثير اللوائح التنظيمية المعتمد إصدارها على العلاقات الجنسانية. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت وزارة المالية مبادئ توجيهية لمقرري السياسات لتؤخذ في الحسبان لدى إعداد الخطط الإنمائية وكذلك التدابير التي يُعتمد تمويلها من الاعتمادات المخصصة لسياسة تحقيق التلاحم التي يطبقها الاتحاد الأوروبي تيسيراً لتعزيز ما يُسمى بالمواضيع المتكررة، ومنها موضوع المساواة بين الجنسين.

٢١٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أنشأت الحكومة المجلس المعني بالمساواة بين الجنسين، وهو هيئة لإسداء المشورة إلى الحكومة منصوصاً على إنشائها في قانون المساواة بين الجنسين. وتمثل المسؤوليات الرئيسية للمجلس في إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن الأمور المتصلة باستراتيجيات تعزيز المساواة بين الجنسين، واعتماد الأهداف العامة لسياسات المساواة بين الجنسين، وتقديم الرأي للحكومة بشأن مدى تقيّد البرامج الوطنية بالالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن بين أعضاء هذا المجلس المنظمات الجامعة الرئيسية لأصحاب العمل وللموظفين والسلطات المحلية، والمنظمات النسائية الرئيسية، وشبكة المنظمات غير الربحية الإستونية، والمنظمات الرئيسية للتلاميذ والطلبة، وممثلو رؤساء الجامعات، والهيئات الوطنية المختصة بالإحصاءات والتنمية الصحية والتعلم مدى الحياة ودعم العمالة، ومفوض شؤون المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة، وجميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان.

٣- حقوق الطفل

٢١١- جهود حماية الطفل في إستونيا منظّمة على ثلاثة مستويات: المستوى المحلي ومستوى المقاطعة ومستوى الدولة. والمستوى المحلي (المدينة أو البلدية الريفية) هو المستوى الأول للعناية بحماية الطفل ومساعدته. والقرارات التي تتعلق بجميع الأطفال الإستونيين تُتخذ على مستوى الدولة. أما مستوى المقاطعة المتوسط بين هذين المستويين فيساعد المستوى المحلي ويراقبه فيما يخص ضمان حماية الطفل وتنفيذ التدابير المرتبطة بها، ويساعد مستوى الدولة في تنفيذ مهام حماية الطفل.

٢١٢- ويُعنى مستوى الدولة بتنظيم ما يتعلق بالأطفال في مجالات خدمات الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم وأنشطة الهوايات والعمل والإجازات والأمن وما إلى ذلك. وضمان حقوق الطفل وحماية الطفل على مستوى الدولة أمر تُعنى به مؤسسات كثيرة مختلفة على مستوى الدولة. ويرد فيما يلي ذكر بعضها. وهذه هي المؤسسات التي يتواتر بأكثر قدر تلامسها مع الأطفال والأسر. فإدارة شؤون الأطفال والأسر في وزارة الشؤون الاجتماعية هي التي ترسم وتنفذ السياسات المتعلقة بحقوق الطفل وحماية الطفل من أجل جميع الأطفال الإستونيين. وتتولى الإدارة تنسيق تنفيذ الخطة الإنمائية المتعلقة بالأطفال والأسر، وإعداد ما يتصل بحماية الطفل من القرارات السياسية ومشاريع التشريعات والمعايير والمواد التوجيهية. www.sm.ee/eng.html.

٢١٣- وتتولى وزارة التعليم والعلوم التنسيق في عملية تنظيم الأنشطة المتعلقة بالتعليم وعمل الشباب، بما في ذلك صوغ مناهج الدراسة والمطبوعات المدرسية والأدوات والأساليب الدراسية وما إلى ذلك، إلى جانب إعداد التشريعات المتعلقة بالتعليم وعمل الشباب. www.hm.ee/en.

٢١٤- ويُصرف الدعم المخصص للأسر ذات الأطفال والاستحقاق الوالدي ونفقة الأطفال عن طريق الهيئات الإقليمية للمعاشات التقاعدية، التي هي جزء من هيئة التأمين الاجتماعي. www.ensib.ee.

٢١٥- ويوجد ضباط لشرطة الأحداث في جميع الأقسام الإقليمية الأربعة للشرطة وحرس الحدود، يضطلعون بالأنشطة الوقائية وحفظ القانون والنظام. وتوجد وحدات لحماية الطفل في المكاتب الجنائية في كل الأقسام، تضطلع بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. www.politsei.ee/en/.

٢١٦- وفي مكتب الادعاء العام وفي جميع مكاتب الادعاء الأربعة في المقاطعات، يضطلع مدعون متخصصون بتسيير الإجراءات الجنائية المتصلة بالأطفال. ويتولى هؤلاء المدعون قيادة الإجراءات السابقة للمحاكمة، وكفالة قانونية الإجراءات وفعاليتها، وتمثيل الادعاء العام في المحكمة. www.prokuratuur.ee/en.

٢١٧- ويقوم حاكم المقاطعة بمراقبة نوعية الخدمات الاجتماعية وغيرها من أشكال الدعم التي تُقدّم للطفل وأسرته من المدن والبلديات الريفية في المقاطعة؛ وقرارات تقديم أو حجب الدعم

الاجتماعي والخدمات الاجتماعية وأنواع المعونة الأخرى ومدى قانونية هذه القرارات؛ والتربية المدرسية والتعليم في رياض الأطفال والمدارس في المقاطعة. وإضافة إلى ذلك، ينظم حاكم المقاطعة دورات تدريبية وأنشطة إرشادية لمسؤولي حماية الطفل في المدارس والبلديات الريفية، وجمع الإحصاءات المتعلقة بحماية الطفل، وحالات التبني، وتمويل خدمات البيوت البديلة، وما إلى ذلك. وتتوافر معلومات الاتصال بحكومات المقاطعات عن طريق الرابط التالي: https://www.eesti.ee/eng/contacts/valitsusasutused/maavalitsused_1

٢١٨- وتقع على كاهل حكومة كل مدينة أو بلدية ريفية مهمة تنظيم توفير الحماية وتقديم المساعدة لجميع الأطفال المقيمين في تلك المدينة أو البلدية الريفية، وذلك عن طريق تعيين مسؤول بها بشأن حماية الأطفال. ومسؤول حماية الأطفال هو الجهة التي يمكن لأي شخص أن يبلغها عن حالة أي طفل أو أسرة بحاجة إلى المساعدة أو الحماية. وتشمل مهام مسؤول رعاية الأطفال جمع المعلومات من الأطفال ومن الأطراف المتصلة بالأطفال (الوالدان أو رعاة الطفل، وأقرب الأقارب، والجيران، ومسؤولو التعليم والصحة والشرطة، وغيرهم). وتقدم المدن والبلديات الريفية للمقيمين فيها أشكالاً شتى من الدعم (مثل دعم تغذية الأطفال في المدارس أو رياض الأطفال، وما إلى ذلك) ومن الخدمات (مثل الإرشاد الاجتماعي أو السيكولوجي، وما إلى ذلك). ومن مهام مسؤول رعاية الأطفال أيضاً الإحاطة بمقدار إمكانيات الدعم لدى المدينة أو البلدية الريفية. وهو المسؤول عن توزيع هذا الدعم وتخصيصه على الوجه الفعال. ومن واجب الحكومة المحلية، إذا رأت أن الأسرة تُعرض حياة الطفل أو صحته للخطر، أن تبادر على الفور إلى وضع الطفل في بيئة آمنة واللجوء بشأنه إلى المحاكم. وتبت المحاكم في أمر فصل الطفل عن أسرته ووضع قيود على حضائته. وتتولى حكومات المدن والبلديات الريفية تنظيم التربية المدرسية والتعليم في معظم رياض الأطفال والمدارس. وتتوافر معلومات الاتصال بحكومات المدن والبلديات الريفية عن طريق الرابط التالي: www.eesti.ee/eng/contacts/kohalikud_omavalitsused

٢١٩- وفي عام ٢٠١٤، اقترح البرلمان (*Riigikogu*) على الحكومة إنشاء صندوق حكومي لنفقة الأطفال. وسيضمن هذا الصندوق تلقي مدفوعات نفقة الأطفال في مواعيدها في حالات تخلف الآباء عن الوفاء بالتزاماتهم. وفي تلك الحالات، سيصبح الآباء مدينين للدولة.

٤- المساواة في الحقوق للأقليات القومية

٢٢٠- تنص المادة ٤٩ من الدستور على ما يلي: "لكل شخص الحق في حفظ هويته القومية". ومصدر التوجيه في مضمرة الأقليات القومية هو قانون الاستقلال الثقافي للأقليات القومية. وقد انضمت إستونيا أيضاً إلى اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية.

٢٢١- وتشمل الحقوق الأساسية للأقليات القومية ما يلي: حق المساواة في المعاملة وعدم التمييز، وحرية الانتماء إلى أقلية، والحقوق اللغوية، والحقوق الدينية، والحق في الاتحاد، والحق في التعليم.

٢٢٢- وتعمل الأقليات القومية المقيمة في إستونيا بنشاط على حفظ ثقافتها وتقاليدها، وتنشط في هذا المجال أكثر من ٣٠٠ جمعية ثقافية. ووزارة الثقافة في إستونيا هي التي تضطلع بمهام دعم الحياة الثقافية للأقليات القومية والإسهام في حفظ تميزها الثقافي ولغاتها. ويعمل المجلس المعني بالأقليات العرقية في إطار وزارة الثقافة بوصفه هيئة لإسداء المشورة بشأن تنمية الحياة الثقافية والأنشطة الثقافية للأقليات القومية.

٢٢٣- ومنذ التسعينات، تُدرج الدولة موضوع الإدماج في المجتمع الإستوني ضمن أولوياتها. ويستند تنفيذ سياسة الإدماج إلى الاستراتيجية الوطنية للإدماج، وتُطبّق هذه الاستراتيجية عن طريق خطط تنفيذية تُبيّن الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتهدف الاستراتيجية الحالية - استراتيجية الإدماج والتلاحم الاجتماعي في إستونيا عام ٢٠٢٠ - التي اعتمدها الحكومة في عام ٢٠١٤، إلى دعم المبادرات التي تعزز الإشارك الفعلي للأشخاص في المجتمع، وتركز على عملية الإدماج بوصفها عملية متعددة الاتجاهات. والهدف العام للأنشطة المحددة في استراتيجية الإدماج هو إقامة مجتمع إستوني متلاحم اجتماعياً، يشارك فيه الأفراد ذوي الخلفيات اللغوية والثقافية المختلفة مشاركة نشطة في المجتمع ويتوحدون معاً على التمسك بالقيم الديمقراطية. وتركز الاستراتيجية أيضاً على المهاجرين حديثي الوصول وعلى مساعدتهم على التكيف من أجل الاندماج في المجتمع. وتيسيراً لذلك، يتم إعداد وتنفيذ شبكات لتقديم الخدمات والدعم لهؤلاء. ويقوم على تنفيذ الخطة الإنمائية فريق توجيهي يتألف من ممثلي الوزارات المعنية والهيئات الوسيطة ومكتب الحكومة ووزارة المالية ومؤسسات القطاع العام. ويشارك في أعمال الفريق التوجيهي خبراء في هذا المجال معظمهم من المنظمات البحثية ومن المجتمع المدني. وتضطلع وزارة الثقافة بإدارة أعمال الفريق التوجيهي. وتجري بصفة منتظمة مراقبة أنشطة الخطة الإنمائية بجملة أساليب منها الاستعانة بآراء الخبراء وتقييماتهم، وإعداد تقارير سنوية، ورصد النتائج كل ثلاث سنوات <http://www.kul.ee/en/activities/cultural-diversity>.

٢٢٤- وأُنشئت في عام ١٩٩٨ "مؤسسة شعبنا لشؤون الإدماج والهجرة" (الاسم المختصر بالإستونية MISA)، www.meis.ee. ومنذ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أصبحت وزارة الثقافة تمارس حقوق الجهة المنشئة لتلك المؤسسة. والهدف الذي ترمي إليه المؤسسة ذو شقين. فأولاً، فيما يتعلق بالإدماج، تضطلع المؤسسة بتنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة الإدماج بغرض كفالة أن يتشارك كل من يعيشون في إستونيا في قيم واحدة وأن يشكلوا جزءاً فاعلاً من المجتمع المدني، وكفالة أن تتوفر للأقليات القومية فرصة الحفاظ على لغاتها وثقافتها. وثانياً، فيما يتعلق بالهجرة، يتمثل الهدف في توفير الدعم لحالات إعادة الهجرة، والهجرة، وتسليم المطلوبين، وإسداء المشورة في مسائل الهجرة للعائدين إلى إستونيا أو الراحلين عنها، وتقديم الدعم المالي لهم، إذا لزم ذلك. وتزاول المؤسسة إنشاء ودعم المشاريع/الأنشطة التي تعزز الإدماج والحفاظ على التنوع الثقافي في المجتمع الإستوني، وتقوم بتنسيق استخدام الموارد المختلفة بكفاءة في هذا المجال.

٥- المساواة في الحقوق للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية

٢٢٥- ينص قانون الشراكة المسجلة، المعتمد في عام ٢٠١٤، على أن الشراكة تُسجل بين شخصين طبيعيين، تكون إقامة أحدهما على الأقل في إستونيا، <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/527112014001/consolide>. والطرفان اللذان يبرمان عقد شراكة مسجلة (يُسَمَّيان فيما يلي الطرفان المسجَّلان) ملزمان، بموجب دخولهما في هذا العقد، بأن يعيل كل منهما الآخر وينفق عليه. والطرفان المسجَّلان متساويان في الحقوق والواجبات كُلاً منهما تجاه الآخر. وينظمان معاً سكنهما المشترك مع مراعاة كل منهما لرفاه الآخر، ويقبل كل منهما المسؤوليات المتصلة بالسكن المشترك فيما يتعلق بالآخر. والشراكة التي يكون تسجيلها قد تم في دولة أجنبية تُعتبر شراكة صحيحة في إستونيا وفقاً لأحكام القانون المتعلق بالقانون الدولي الخاص.

٦- معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان

٢٢٦- ينص القانون الإستوني لضرائب الدخل، المتاح نَصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/520012015019/consolide>، على أن الرابطات والمؤسسات غير الربحية والرابطات الدينية يمكن أن تستفيد من الحوافز المتصلة بضرائب الدخل إذا وافقت على ذلك حكومة الجمهورية بعد الحصول على توصية من لجنة من الخبراء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان يوجد من هذه الرابطات ٢٣٢٣ رابطة. وتغطي هذه القاعدة أيضاً جميع منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجالات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي للمنظمة المشمولة بهذه القاعدة أن يكون عملها من أجل الصالح العام وأن تكون رابطة خيرية. ويجب أن تفي بالمتطلبات المحددة بموجب القانون، وهي ألا توزع شيئاً من أصولها أو دخلها على مؤسسيها أو أعضائها أو أعضاء هيئة إدارتها أو هيئة مراقبتها أو الأشخاص الذين تبرعوا لها أو أعضاء هيئات الإدارة أو المراقبة التابعة لهؤلاء الأشخاص المرتبطتين بهؤلاء الأشخاص والوارد بيانهم في نص القانون، وألا تقدم لأيٍّ من المذكورين أعلاه أي مساعدات مادية أو منافع يمكن تقديرها نقدياً.

باء- سبل الانتصاف الفعالة

٢٢٧- إذا حرمت الدولة أي فرد من حريته بغير حق، يتعيَّن تطبيق قانون الأضرار الناجمة في سياق الإجراءات المتعلقة بالجرائم. ونصُّ هذا القانون متاح بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/522122014001/consolide>.

٢٢٨- والعماد الذي يقوم عليه تنظيم الدولة للدعم المقدم للضحايا هو قانون دعم الضحايا، المتاح نَصُّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/517062014014/consolide>، ويقوم عليه أيضاً تنظيم خدمات التوفيق، والتعويض المدفوع مقابل تكلفة الرعاية النفسية في إطار تقديم خدمات دعم الضحايا، وتنظيم مدفوعات تعويض الدولة

لضحايا جرائم العنف (المسمّى فيما يلي "التعويض"). ويحدد هذا القانون الأشخاص المستحقين لخدمات دعم الضحايا، وللتعويض المدفوع مقابل تكلفة الرعاية النفسية، ومدفوعات تعويض الدولة لضحايا جرائم العنف، وشروط وإجراءات التقدم بطلب التعويضات المقررة وتعيين مقدارها ودفعها، وكذلك إجراءات توفير خدمات التوفيق.

٢٢٩- وخدمات دعم الضحايا هي خدمات عامة تهدف إلى حفظ أو تعزيز القدرة على التحمّل لدى الأشخاص الذين وقعوا ضحيةً للإهمال أو سوء المعاملة أو الإيذاء النفسي أو البدني، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الإيذاء الجنسي القُصّر. ويشمل تقديم خدمات دعم الضحايا ما يلي: إسداء المشورة إلى الضحايا؛ ومساعدة الضحايا في التواصل مع سلطات الدولة والحكومات المحلية والأشخاص الاعتباريين؛ وكفالة السكن الآمن؛ وكفالة توفير الغذاء؛ وكفالة الحصول على الخدمات الصحية اللازمة؛ وتقديم المساعدات المادية اللازمة؛ وتقديم المساعدة السيكولوجية اللازمة؛ والتمكين من الحصول على خدمات الترجمة التحريرية والشفوية اللازمة فيما يتعلق بتلقي الخدمات المقدمة في إطار خدمات دعم الضحايا؛ وتقديم الخدمات الأخرى اللازمة لإعادة التأهيل البدني والنفسي - الاجتماعي للضحايا. وتستمر أحقية ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الإيذاء الجنسي القُصّر في تلقي الخدمات المقررة إلى أن تزول حاجتهم إلى تلك الخدمات. وتُقدّم خدمات دعم الضحايا في كل مقاطعة من مقاطعات إستونيا. ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بإمكانيات استعمال خدمات دعم الضحايا متاحة لدى سلطات الحكم المحلي والشرطة والإنقاذ والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وغيرها من السلطات المختصة. وإذا كان ضحايا الاتجار بالبشر القُصّر أو ضحايا الإيذاء الجنسي القُصّر بحاجة إلى سكن آمن، يمكن أن تُقدّم لهم خدمة البيوت البديلة أو خدمة الكفالة المشمولة بالحضانة. وتتعاون هيئة التأمين الاجتماعي، www.sotsiaalkindlustusamet.ee، مع غيرها من سلطات الدولة والحكومات المحلية والأشخاص الاعتباريين في توفير خدمات دعم الضحايا، وتُشرك في هذا المجال المتطوعين لدعم الضحايا وتُشرف عليهم وتنظم لهم ما يلزم من التدريب.

٢٣٠- أما تعويض الدولة لضحايا الجرائم فيُدفع لضحايا جرائم العنف المرتكبة في إقليم جمهورية إستونيا ولعاليهم، إذا تسببت الجريمة في إلحاق ضرر خطير بصحة الضحية، أو في إصابته باضطراب صحي يدوم ستة أشهر على الأقل، أو في وفاة الضحية. ويُضاف إلى ذلك أن المصروفات المتصلة بالعلاج الطبي للضحية أو بجنازته يمكن أن يتقدم بطلب التعويض عنها الأشخاص الذين يتكبدون فعلاً هذه المصروفات. ويبلغ المقدار الكلي للتعويض ٨٠ في المائة من الضرر المادي الناتج عن الجريمة، على ألا يتجاوز ذلك ٩ ٥٩٠ يورو.

٢٣١- والتوفيق هو عملية طوعية يقوم في سياقها طرف ثالث محايد، يُسمّى الموفّق، بتيسير التواصل بين الأطراف في عملية التوفيق بغرض مساعدة هذه الأطراف على التوصل إلى حل للنزاع القائم بينها. ويجوز للموفّق، بناءً على وقائع التوفيق وعلى التقدم المحرز في عملية التوفيق، أن يقترح على الأطراف حلولاً للنزاع من جانبه. وإجراءات التوفيق هي إجراءات في شأن مدني إذا كان

النزاع ذو الصلة ناشئاً من علاقة ما في إطار القانون الخاص ويمكن إحالته إلى إحدى محاكم المقاطعات للبت فيه. وفي الحالات التي ينص عليها القانون، يكون اللجوء إلى عملية التوفيق إجراء إلزامياً ضمن الإجراءات السابقة للمحاكمة. وينظم قانون التوفيق، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/530102013028/consolide>، إجراءات التوفيق في الشؤون المدنية، بما في ذلك النتائج القانونية لإجراءات التوفيق. ويمكن أن يكون الموقِّق شخصاً طبيعياً تعهد إليه الأطراف بمهمة التوفيق. ويمكن للموقِّق أن يزاول مهمته من خلال شخص اعتباري، كأن يكون موظفاً لدى ذلك الشخص الاعتباري أو مرتبطاً بعقد من نوع آخر مع ذلك الشخص. ويمكن أن يكون الموقِّق محامياً مُخْلِفاً. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يقدم طلباً بهذا الشأن إلى مجلس نقابة المحامين الإستونية. وتوجد قائمة المحامين الذين يمكن أن يعملوا أيضاً بصفة مُوقِّقين في الموقع التالي: <https://advokatuur.ee/est/advokaadid/vandeadvokaatidest-lepitajad>. ويمكن لكاتب العدل أن يعمل بصفة مُوقِّق إذا كان مسجلاً لدى غرفة كُتَّبة العدل بناءً على طلب مُقدَّم منه بهذا الشأن. وتُبلَّغ المعلومات المتعلقة بكتابة العدل والمحامين المُخْلِفين الراغبين في العمل بصفة مُوقِّقين إلى وزير العدل. وفي الحالات التي ينص عليها القانون، تعمل هيئة توفيق تابعة للحكومة أو لسلطة محلية بصفة مُوقِّق. أما الموقِّق العام، www.riikliklepitaja.ee (الموقع الشبكي بالإستونية فقط)، فتعيّنه في منصبه لفترة مدتها ثلاث سنوات حكومة الجمهورية بناءً على اتفاق مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية واتحادات أصحاب العمل واتحادات العاملين. ويرد تعريف مركز الموقِّق العام والموقِّقين المحليين في قانون التسوية الجماعية للنزاعات العمالية، المتاح نصّه بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: <https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee/511112014002/consolide/current>.

٢٣٢- والغرض من توفير خدمة التوفيق في العملية الجنائية هو التوصل إلى اتفاق بين المشتبه في ارتكابه للجريمة أو المتهم بارتكابها والضحية بشأن التوفيق والتعويض عن الأضرار التي سببتها الجريمة. والتوفيق يُمكن من إشراك الضحية على نحو أفضل في عملية صنع القرار، ومن تخفيف شدة ما يصحب الجريمة من التوترات ومن مشاعر الخوف والغضب وما إلى ذلك. وتُراعى في تنفيذ عملية التوفيق أولاً وقبل كل شيء مصالح الضحية.